الديمقراطية والمساواة بين الجنسين:

دور الأمم المتحدة

تحرير:
ماسيمو توماسولي

ورقة **نقاش**
سبتمبر/أيلول ٢٠١٣

علمتنا التجربة أنه لا يمكن تحقيق مبادئ الديمقراطية كالشمولية والمساءلة والشفافية دون قوانين وسياسات وتدابير وممارسات تعالج أوجه انعدام المساواة. علاوة على ذلك، علينا أن نتجاوز التفكير في هذه المسائل خاصة في وقت الانتخابات. بل يجب علينا نسج هذه المبادئ العليا ضمن النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع ما، كي تستفيد الفتيات والنساء من إمكاناتهن على قدم المساواة مع الرجال، أيًّا كان اختيارهن.

حقوق التأليف والنشر. © الأمم المتحدة ٢٠١٣. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو مجلسها أو أعضاء مجلسها.
جميع الصور ©للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣.
ISBN: 978-91-87729-29-4

UN WOMEN
UNDP
United Nations
International IDEA
Institute for Democracy and Electoral Assistance

المحتويات

التوصيات الرئيسية ٦

الملخص التنفيذي ٧

التوصيات ٧

١. مقدمة ١١

تحليل السياق لاجتماع المائدة المستديرة وبيان المشكلة ١١

أهداف اجتماع المائدة المستديرة وهيكله ١٣

٢. الموضوعات الرئيسية في الديمقراطية والمساواة بين الجنسين ١٤

٣. الجلسة الأولى: المشاركة السياسية والتمثيل والمساواة بين الجنسين ١٨

٤. الجلسة الثانية: تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية التقليدية والجديدة على المشاركة النسائية في العمليات الديمقراطية ٢٣

٥. الجلسة الثالثة: تعزيز المساءلة حيال المرأة ٢٧

٦. الاستنتاجات والتوصيات ٣١

التوصيات ٣٢

- التعامل مع الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة والهيئات الحكومية ٣٤
- تعزيز الأصوات والقيادة والمشاركة النسائية ٣٤
- دعم عمليات بناء السلام ما بعد الصراع وإعادة الإعمار ٣٥

الملاحق ٣٨

الملحق ١: مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة" نيويورك، ٤ مايو/أيار ٢٠١١ ٣٨

الملحق ٢: مقدمة يلقيها السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ٤١

الملحق ٣: كلمة ترحيب يلقيها السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة ٤٣

الملحق ٤: بيان السيدة هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ٤٤

الملحق ٥: بيان السيدة ميشيل باشليه، المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ٤٦

الملحق ٦: بيان السيد فيدار هيلجيسين، الأمين العام، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٤٩

الملحق ٧: موجز الاجتماع: ممارسات التشغيل القياسية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة وأربع ممارسات رئيسية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة ٥٢

المراجع وقراءات إضافية ٥٤

قائمة المختصرات ٥٥

لمحة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

تظل الديمقراطية مطمحاً عالمياً للإنسان وقوة ضخمة للتعبئة السياسية من أجل التغيير، كما تشهد على ذلك الحركات التي يقودها المواطنون طلباً للإصلاحات الديمقراطية.

إستراتيجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢-٢٠١٧

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة حكومية دولية تتمثل مهمتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

أما أهداف المؤسسة فهي دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية الأكثر قوة، والديمقراطية الأكثر استدامةً وفعاليةً وشرعيةً.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي المنظمة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي تنحصر ولايتها في دعم الديمقراطية. وتكمن رؤيتها في أن تصبح الجهة العالمية الأولى لتقاسم المعارف والخبرات المقارنة في مجال دعم الديمقراطية.

ما هي أنشطة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بإنتاج المعارف المقارنة في مجالات خبرتها الرئيسية: العمليات الانتخابية، ووضع الدساتير والمشاركة السياسية والتمثيل، والديمقراطية والتنمية. وكذلك فيما يخص الديمقراطية من حيث علاقتها بالمساواة بين الجنسين والتنوع والصراع والأمن.

وتوفر المؤسسة هذه المعرفة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الساعية إلى تحقيق الإصلاحات الديمقراطية، كما تيسّر الحوار دعماً للتغيير الديمقراطي.

وفي إطار عملها، تهدف المؤسسة إلى:

- زيادة إمكانات الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها
- مشاركة أكثر شمولية وتمثيل يخضع للمساءلة
- تعاون أكثر فعالية وشرعية في مجال الديمقراطية

كيف تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

نظراً إلى أن الديمقراطية تنمو من داخل المجتمعات، فهي تتطور باستمرار. وليس هناك نموذج واحد للديمقراطية قابل للتطبيق عالمياً، فأفضل من يقدم على الخيارات الصعبة ويقيم جودة الديمقراطية هم المواطنون أنفسهم. وهذا بالضبط ما تعكسه جهود المؤسسة، فعمل المؤسسة يجري تنظيمه على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، مع التركيز على المواطن باعتباره محرك التغيير.

عمل المؤسسة غير إلزامي، كما أن المؤسسة تتبع نهجاً تعاونياً غير متحيز نحو التعاون في مجال الديمقراطية، مؤكدةً على التنوع في الديمقراطية والمشاركة السياسية على قدم المساواة، وتمثيل المرأة والرجل في الحياة السياسية وصنع القرار، والمساعدة في تعزيز الإرادة السياسية اللازمة من أجل التغيير.

وتضم المؤسسة مجموعة واسعة من الكيانات السياسية وزعماء الرأي. وعن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وورش عمل بناء القدرات، تعمل المؤسسة على تسهيل تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم. فعن طريق مقرها في ستوكهولم، السويد، افتتحت المؤسسة مكاتب في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

كما تتمتع المؤسسة بصفة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة.

الدول الأعضاء

جميع الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دول ديمقراطية توفر الدعم السياسي والمالي لعمل المؤسسة. وتشمل الدول الأعضاء أستراليا وبربادوس وبلجيكا وبوتسوانا وكندا والرأس الأخضر وشيلي، وكوستاريكا والدانمارك وجمهورية الدومينيكان وفنلندا وألمانيا وغانا والهند وموريشيوس والمكسيك ومنغوليا وناميبيا وهولندا والنرويج وبيرو والفلبين والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وأوروغواي. ولليابان صفة مراقب.

الحكم

تخضع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لمجلس يتألف من الدول الأعضاء فيها ويساعده مجلس المستشارين. ويشغل السيد فيدار هيلجيسين، نائب وزير الشؤون الخارجية النرويجي الأسبق، منصب الأمين العام.

شكر خاص لجين كواوو، الاستشارية الدولية في شؤون النوع الاجتماعي، لما قدمته من دعم لتنفيذ هذه المبادرة

الديمقراطية والمساواة بين الجنسين:
دور الأمم المتحدة

المحرر: ماسيمو توماسولي
المقررون: أندريا كورنوال وأندريا لينش

تقرير اجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة" الذي شارك في تنظيمه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التوصيات الرئيسية

انبثقت عن اجتماع المائدة المستديرة تسع توصيات رئيسية لدور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين:

١ الاستمرار في استخدام التدابير الخاصة المؤقتة (مثل نظام الحصص)، عند الاقتضاء، لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، مع إدراك أن نظام الحصص في حد ذاته ليس كافياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولكي يكون فعالاً، يحتاج نظام الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى إلى الاقتران بالدعم للقيادة والأصوات النسائية بغرض تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك محاسبة المسؤولين المنتخبين حيال التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. وينبغي للتدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في السلطة أن تصاحبها تدابير لكل من أصحاب المناصب من الرجال والنساء كي يدركوا التزاماتهم بتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢ من أجل بناء القيادة السياسية النسائية، ينبغي الاستثمار في التدريب السياسي والإرشاد للنساء في المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وزيادة الدعم والتمويل لدعم منظمات المرأة والحركات النسائية لتمكين المرأة من بناء الوعي السياسي، وتطوير مهارات التنظيم العملية، وبناء الدوائر الانتخابية الشعبية.

٣ تعزيز دعم بناء القدرات للنساء المنتخبات حيث سيؤدي ذلك إلى تمكينهن كي يحظين بتأثير أكبر على عمليات صنع القرار. ومن الضروري أيضاً العمل مع الرجال والنساء في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك في السياسة، لتحويل المواقف والتصورات والعمل نحو مزيد من المساواة بين الجنسين.

٤ وضع مؤشرات أفضل لقياس محاولات تعميق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الديمقراطية على نحو أكثر جدوى، بما في ذلك تلك التي تقيس فعالية دعم الحركات والمنظمات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتوفير منبر لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٥ مقاومة الصور النمطية للجنسين، والعمل على خلق ثقافة عدم التسامح مع التحيز المباشر وغير المباشر لأحد الجنسين داخل الأحزاب السياسية والثقافة السياسية على نطاق أوسع، والتأكد من أن النساء السياسيات اللائي يتعرضن للمضايقة والعنف يمكنهن الوصول إلى العدالة.

٦ العمل مع التيار الرئيسي ووسائل الإعلام الجديدة للتأكد من تمثيل النساء تمثيلاً عادلاً، وزيادة وصول المرأة إلى تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة لأنها يحتمل أن تشكل منابر شاملة ومبتكرة لتشكيل النقاش العام وتعميق الديمقراطية.

٧ تعزيز المساءلة الشاملة للمؤسسات الديمقراطية إزاء المرأة والمساواة بين الجنسين عبر تعزيز الشفافية والمساءلة للمؤسسات العامة والمسؤولين بشأن التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. التأكد من أن النساء يعرفن حقوقهن وأنهن على بينة من القوانين التي تحميهن، وأن باستطاعتهن الوصول إلى قنوات فعالة للمطالبة بالمساءلة وبحقوقهن على المستوى الفردي والجماعي.

٨ التأكد من أن المساعدة الديمقراطية – لا سيما في المراحل الانتقالية بعد انتهاء الصراع – تراعي المنظور الجنساني، وضمان الإنصات إلى أصوات النساء والالتفات إليها على طاولة المفاوضات. التأكد من توافر مثل هذه المساعدة ليس فقط أثناء الانتخابات بل بوصفها مورداً جارياً للديمقراطيات الناشئة والراسخة التي تسعى إلى سد الفجوة بين النظرية والممارسة في التزامهم بالمساواة بين الجنسين.

٩ إدراك أن قدرة النساء على المشاركة في الحياة العامة قد تعتمد على قدرتهن على التمتع بالاستقلالية في جوانب أخرى من حياتهن، وعلى الحاجة إلى معالجة القيود التي تفرضها التزامات المرأة بوصفهن مقدمات الرعاية على مشاركتهن السياسية.

الملخص التنفيذي

تمثل مشاركة المرأة عنصراً أساسياً للديمقراطية، كما أن طبيعة ودرجة مشاركة المرأة هي مؤشر أساسي لنوعية الثقافة الديمقراطية.

ففي ٤ مايو/أيلول عام ٢٠١١، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الأمم المتحدة للمرأة)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في نيويورك للنظر في الروابط بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واستكشاف دور الأمم المتحدة في تعزيز كليهما. وتلخص هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي وضعها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة.

جذب "اجتماع المستديرة الدولي المعني بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة" جذب أكثر من ١٥٠ من واضعي السياسات والممارسين والأكاديميين العاملين في مختلف جوانب المساواة بين الجنسين والديمقراطية لاستعراض عمل الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحرجة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. كشفت أحاديثهم عن تحديات وفرص للأمم المتحدة في هذا المجال، استناداً إلى الدروس المستخلصة من كل من البحث والممارسة.

افتتح اجتماع المائدة المستديرة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي شدد على أن المساواة بين الجنسين عمل محوري ضمن جهود الأمم المتحدة لبناء وتقوية الديمقراطية، والعكس بالعكس. وتلت تصريحات الأمين العام عروض قدمتها مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك، والرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشليه، والأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات فيدار هيلجيسين، حيث تحدث كل منهم عن العلاقة المحورية بين المساواة بين الجنسين والمساعدة الديمقراطية في عمل كل وكالة، مؤكدين على التزام وكالاتهم بالتمكين السياسي للمرأة داخل الحكومات والمؤسسات العامة، وأيضاً بوصفهن مواطنات. واختُتمت الجلسة الافتتاحية بعرض قدمته البروفيسور مالا هتون من جامعة نيو سكول في نيويورك، حيث كشفت عن أبرز نتائج البحوث حول العلاقة بين الديمقراطية، والحركات النسائية، والسياسات العامة التي تؤكد حقوق المرأة.

أرست هذه العروض الأساس لثلاث دورات موضوعية تضمنت عروضاً من المتحدثين الرئيسيين، تلاها نقاش. ركزت كل دورة على البعد الرئيسي للعلاقة بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين:

١. المشاركة السياسية والتمثيل والمساواة بين الجنسين
٢. تأثير وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية الجديدة على المشاركة النسائية
٣. تعزيز مساءلة المرأة

استعرضت جلسات النقاش الاتجاهات العالمية وحددت العقبات المستمرة وكذلك الاستراتيجيات الواعدة للمضي قدماً استناداً إلى أمثلة من مصر وتونس ونيجيريا وساحل العاج وهاييتي والعراق وجنوب أفريقيا وكوبا واليمن وأفغانستان والرأس الأخضر، ودول أخرى. واختُتم الاجتماع بملخص للدروس المستخلصة من النقاشات ألقاها ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، التقى ممثلو مختلف الكيانات الحاضرة لتبادل الأفكار حول أفضل السبل للمضي قدماً.

ونتج عن هذه النقاشات تسع توصيات رئيسية وسلسلة من الاستنتاجات والنتائج ذات الصلة ترد في هذا التقرير.

التوصيات

انبثقت عن اجتماع المائدة المستديرة تسع توصيات رئيسية لدور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين هي:

١. الاستمرار في استخدام التدابير الخاصة المؤقتة (مثل نظام الحصص)، عند الاقتضاء، لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، مع إدراك أن نظام الحصص في حد ذاته ليس كافياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. كي يكون فعالاً، يحتاج نظام الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى إلى الاقتران بالدعم للقيادة والأصوات النسائية بغرض تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك مساءلة المسؤولين المنتخبين حيال التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. وينبغي للتدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في السلطة أن تصحبها تدابير لكل من أصحاب المناصب من الرجال والنساء كي يدركوا التزاماتهم بتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢. من أجل بناء القيادة السياسية النسائية، ينبغي الاستثمار في التدريب السياسي والإرشاد للنساء في المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وزيادة الدعم والتمويل لمنظمات المرأة والحركات النسائية لتمكين المرأة من بناء الوعي السياسي، وتطوير المهارات العملية للتنظيم، وبناء الدوائر الانتخابية الشعبية.

٣. تعزيز دعم بناء القدرات للنساء المنتخبات حيث سيؤدي ذلك إلى تمكينهن كي يحظين بتأثير أكبر على عمليات صنع القرار. ومن الضروري أيضاً العمل مع الرجال والنساء في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك في السياسة، لتحويل المواقف والتصورات والعمل نحو مزيد من المساواة بين الجنسين.

٤. وضع مؤشرات أفضل لقياس محاولات تعميق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الديمقراطية بفعالية أكبر، بما في ذلك تلك التي تقيس فعالية دعم الحركات والمنظمات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتوفير منصة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٥. مقاومة الصور النمطية للجنسين، والعمل على خلق ثقافة عدم التسامح مع التحيز المباشر وغير المباشر لأحد الجنسين داخل الأحزاب السياسية والثقافة السياسية على نطاق أوسع، والتأكد من أن النساء السياسيات اللائي يتعرضن للمضايقة والعنف يمكنهن الوصول إلى العدالة.

٦. العمل مع التيار السائد ووسائل الإعلام الجديدة للتأكد من تمثيل النساء تمثيلاً عادلاً، وزيادة وصول النساء إلى تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة لأنها من المحتمل أن تشكل منصات شاملة ومبتكرة لتشكيل النقاش العام وتعميق الديمقراطية.

٧. تعزيز المساءلة العامة للمؤسسات الديمقراطية إزاء للمرأة والمساواة بين الجنسين عبر تحسين الشفافية والمساءلة للمؤسسات العامة والمسؤولين بشأن التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. التأكد من أن النساء يعرفن حقوقهن وأنهن على بينة من القوانين التي تحميهن، ويستطعن الوصول إلى قنوات فعالة للمطالبة بالمساءلة وبحقوقهن سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

٨. التأكد من أن المساعدة الديمقراطية – لا سيما في المراحل الانتقالية بعد انتهاء الصراع – تراعي منظور النوع الاجتماعي، وضمان الإنصات إلى أصوات النساء والالتفات إليها على طاولة المفاوضات. التأكد من توافر مثل هذه المساعدة ليس فقط أثناء الانتخابات، بل بوصفها مورداً جارياً للديمقراطيات الناشئة والراسخة التي تسعى إلى سد الفجوة بين النظرية والممارسة في التزامهم بالمساواة بين الجنسين.

٩. إدراك أن قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة قد تعتمد على قدرتهن على التمتع بالاستقلالية في جوانب أخرى من حياتهن، وعلى الحاجة إلى معالجة القيود التي تفرضها التزامات المرأة بوصفهن مقدمات الرعاية على مشاركتهن السياسية.

وفيما يلي المزيد من الاستنتاجات والتوصيات الأكثر تفصيلاً حول السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً داعماً في تعزيز الروابط بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين عن طريق توفير المساعدة التقنية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي:

التعامل مع الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة والهيئات الحكومية

كشف أعضاء الجلسات والمشاركون عن الاستراتيجيات والأولويات التالية لتقوية الالتزام بالمساواة بين الجنسين في الأحزاب والنظم السياسية:

- عند تقديم المساعدة التقنية، اتبع أفضل الممارسات (أي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وغيرها) حول تعزيز التزامات الأحزاب السياسية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة: قيّم عملية اختيار المرشحين، أقم مجموعات تركيز ومقابلات مع أعضاء الأحزاب السياسية عن قضايا المرأة، حدد النساء الموهوبات وقدمهن إلى قيادة الحزب؛ أقم علاقة قوية مع قيادات الأحزاب السياسية من الرجال واشرح مبررات مشاركة المرأة، ووثق التحديات وقصص النجاح وشاركها مع الآخرين.
- انتبه للسياق والتاريخ عند إدخال التدابير الخاصة المؤقتة مثل نظام الحصص وأنظمة المقاعد المحجوزة – لا تعتمد على نهج واحد يناسب الجميع.
- شجّع الأحزاب السياسية على تقوية اللائحة الداخلية والقوانين من منظور النوع الاجتماعي، وأدرج صياغة للمساواة بين الجنسين في برامجها؛ حدد أهدافاً لمشاركة المرأة في اتفاقياتها، واعتمد نظام الحصص الطوعية الداخلية في غياب الحصص القانونية، واضمن وصول المرشحات النساء إلى التمويل والموارد الداعمة الأخرى خلال حملاتهن الانتخابية.
- يتعين إيلاء الأولوية للتوصيتين العامتين ٢٣ و٢٥ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو).
- قم بإجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين زيادة مشاركة المرأة في المناصب السياسية وزيادة الالتزام العام بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال القوانين والسياسات التقدمية.
- واصل دعم المشاورات في البلاد بين منظمات المجتمع المدني النسائية والقادة السياسيين لوضع مواثيق المرأة والميزانيات التي تستجيب للنوع الاجتماعي.
- تأكد من التزام عمليات الرقابة القضائية والبرلمانية ومؤسسات التدقيق العام بإجراءات ومعايير صُممت لرصد انتهاكات حقوق المرأة وتمكين المرأة من المطالبة بالتحقيقات والمراجعات.
- تأكد من معالجة التمييز بين الجنسين في نظام التعليم العام.

تعزيز الأصوات والقيادة والمشاركة النسائية

علاوة على التأكيد على الدور الرئيسي لحركات المرأة في تعزيز التزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين، قدّم أعضاء اجتماع المائدة المستديرة والمشاركون فيه أيضاً استراتيجيات لإشراك المرأة بوصفهن سياسيات ومواطنات وناخبات ومستهلكات لوسائل الإعلام:

- معالجة العقبات التي تواجهها المرأة عند المشاركة في العملية الانتخابية وقدرتها على ممارسة خيارات حقيقية في الانتخابات.
- تعزيز محو الأمية السياسية للمرأة كمواطنات وناخبات: وزيادة معرفتهن بالقوانين والسياسات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
- خلق مساحات للمرأة للتعبير عن تفضيلاتهن في السياسات – داخل وخارج الأحزاب السياسية.
- زيادة محو الأمية الإعلامية للمرأة وتمكينها من المطالبة بالتمثيل العادل للجنسين بوصفهن مستهلكات لوسائل الإعلام، والتصدي لغياب صوت المرأة عن طريق الإصلاحات التنظيمية في وسائل الإعلام (النظر في وضع قواعد السلوك لوسائل الإعلام بحيث تتناول الشؤون الجنسانية).
- تحديد أبرز المناصرين من الذكور ودعم مشاركتهم في بناء شبكات للسياسة للمساواة بين الجنسين وشراكات الدعوة.

- التأكد من أن منظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة والملتزمة بالعدالة بين الجنسين يمكنها الحصول على التمويل ولديها مساحات للسياسة الاستراتيجية.
- تشجيع النساء السياسيات على استخدام الموارد مثل iKNOW Politics لتبادل المعرفة والاستراتيجيات.
- بناء برامج محو الأمية التكنولوجية للمرأة والوصول إلى أدوات الإعلام والاتصال الجديدة والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون ظهورها على القنوات التلفزيونية الرئيسية.
- الاستثمار في تنمية المهارات القيادية وتوجيهها، وخاصة بالنسبة للنساء الشابات، والسعي لجعل السياسة ساحة يمكن للنساء الوصول إليها خاصة النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء في المناطق الريفية، اللائي يعانين من قلة التمثيل بسبب ارتفاع تكلفة الحملات.
- ضمان التمثيل المتساوي للمرأة في الإدارة العامة وضمان أن تدابير الدعوة تشمل أيضاً تعزيز وجود المرأة في مناصب السلطة التنفيذية والتعيينات القضائية.
- تشجيع جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في جميع المجالات ذات الصلة في العملية السياسية والانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين وحجم إقبال الناخبين والترشيح، فضلاً عن المرشحين الناجحين للوظائف بالانتخاب والتعيين.

دعم عمليات بناء السلام وما بعد الصراع وإعادة الإعمار

يُعد كل من التحولات إلى الديمقراطية وعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع من الأوقات الحرجة لضمان اكتساب الالتزام بالمساواة بين الجنسين الطابع المؤسسي. قدّم أعضاء اجتماع المائدة المستديرة والمشاركون فيه التوصيات التالية:

- التعامل مع المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً واضحاً محورياً لبناء الديمقراطية.
- التأكد من أن المرأة تؤدي دوراً قيادياً في تصميم نظم وسياسات وخدمات جديدة للحكم.
- بناء الالتزام والمساءلة حيال المساواة بين الجنسين بالتزامن مع، وليس بعد، إنشاء المؤسسات الديمقراطية وخطط التنمية.
- التأكد من أن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في سياقات الصراع أو الأزمة تتم معالجتها بصورة مجدية في أعمال لجان التحقيق أو لجان الحقيقة والمصالحة، وفي تشريعات العدالة الانتقالية.

مقدمة

في ٤ مايو/أيار عام ٢٠١١، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في نيويورك للنظر في الروابط بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واستكشاف دور الأمم المتحدة في تعزيز كليهما. مايو/أيار ٢٠١١ اجتماع المائدة المستديرة الدولي المعني بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة شرع في استعراض التحديات والنجاحات الرئيسية في الجهود المبذولة لضمان المشاركة الكاملة والشاملة للمرأة في الحكم الديمقراطي، ولاستكشاف السبل لتحسين دعم الاستجابة للنوع الاجتماعي في برامج المساعدة الديمقراطية عبر الأمم المتحدة، والتأكيد على ارتفاع مستوى الالتزام بالتمكين السياسي للمرأة.

جذب اجتماع المائدة المستديرة أكثر من ١٥٠ من واضعي السياسات والممارسين والأكاديميين العاملين في مختلف جوانب المساواة بين الجنسين والديمقراطية. وقد وفر الاجتماع فرصة لتعزيز الدروس المستفادة من العمل عند التقاء المساواة بين الجنسين مع الحكم الديمقراطي، ولاستكشاف التحديات والفرص لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

> "يجب أن تكون المساواة بين الجنسين سمة من سمات الحكم الديمقراطي كي يكون الأخير جديراً باسمه. ومن خلال تعزيز الاثنين معاً فنحن لا نشجع بذلك حقوق الإنسان المتساوية لكل من المرأة والرجل فحسب، ولكن أيضاً نعجّل عملية التنمية".
>
> هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كان اجتماع المائدة المستديرة هو الثالث ضمن سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل الدولية رفيعة المستوى بشأن الروابط بين الديمقراطية والركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة: التنمية، السلام والأمن، وحقوق الإنسان. وقد سبقه اجتماع في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨ حول الديمقراطية والتنمية، واجتماع في مارس/آذار عام ٢٠١٠ بشأن الديمقراطية والسلام والأمن، وتبع ذلك اجتماع في يوليو/تموز عام ٢٠١١ حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن موضوع المساواة بين الجنسين تخلل هذه المناقشات، تم تنظيم اجتماع المائدة المستديرة في مايو/أيار عام ٢٠١١ حول الديمقراطية والمساواة بين الجنسين اعترافاً بالدور المحوري الذي يجب أن تلعبه المساواة بين الجنسين في جهود الأمم المتحدة لبناء وتعميق الديمقراطية.

تسلط هذه الورقة الضوء على الرؤى والاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن اجتماع المائدة المستديرة، مدعومة بأمثلة لحالات كشف عنها أعضاء الجلسات أو مستمدة من الأدبيات والتجارب ذات الصلة بالمواضيع التي لها الأولوية.

تحليل السياق وبيان المشكلة لاجتماع المائدة المستديرة

اعتمد اجتماع المائدة المستديرة على التصريحات الأخيرة للأمم المتحدة، والاتفاقات الدولية والمواثيق والصكوك ذات الصلة، وتوصيات الاجتماعات السابقة بشأن دور المرأة في بناء السلام والديمقراطية. وهي تشمل:

- الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والأولويات في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف ٣)، الذي يسلط الضوء على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأولوية إنمائية ملحة، والذي يعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً رئيسياً؛

- الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تركز على الأولويات المحددة في منهاج عمل بيجين، واتفاقية سيداو، وإعلان الألفية، والجمعية العامة ذات الصلة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، ولجنة وضع المرأة (CSW)، وغيرها من صكوك ومعايير وتشريعات الأمم المتحدة المعمول بها؛
- المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة حول الديمقراطية في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٩ والتي تحدد الأسس المعيارية والمفاهيمية لعمل الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية والمبادئ التوجيهية من أجل المساعدة الديمقراطية الفعالة؛
- التوصيات الواردة في التقرير حول تعميق المرأة للديمقراطية: تغيير السياسة المساواة بين الجنسين، ورشة عمل نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF)، وإدارة شؤون الإعلام للأمم المتحدة (نيودلهي، ١٣-١٥ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٠)؛
- الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (مجلس الأمن ٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي اعترف بأثر النزاع على المرأة وبالدور المحوري الذي يجب أن تلعبه في إنشاء أو إعادة بناء الديمقراطيات في دول ما بعد الصراع؛
- التوصيات العامة لسيداو رقم ٢٣ (بشأن الحياة السياسية والعامة) ورقم ٢٥ (التدابير الخاصة المؤقتة).

"إذا أهملت الديمقراطية مشاركة المرأة، وإذا تجاهلت أصوات النساء، وإذا تملصت من المساءلة عن حقوق المرأة، فهي بذلك ليست سوى ديمقراطية لنصف مواطنيها فقط".

ميشيل باشليه، المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

عكست مناقشات اجتماع المائدة المستديرة أيضاً النقاشات السياسة المعاصرة حول المساواة بين الجنسين والديمقراطية، حيث ركزت معظمها على استخدام التدابير الخاصة المؤقتة، مثل نظام الحصص، كوسيلة لزيادة تمثيل المرأة في السياسة. وإلى حد كبير نتيجة لاعتماد مثل هذه التدابير، شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في مستوى التمثيل السياسي للمرأة، وتركزت أبرز هذه الزيادات في البلدان التي طبقت نظام الحصص. ومع ذلك فقد كشف البحث أيضاً عن عدد من التحديات والمعضلات الناشئة عن تطبيق نظام الحصص، مما أثار تساؤلات جديدة حول أفضل السبل لتحقيق المساواة بين الجنسين وقياسها ضمن السياق الديمقراطي. وفي حين تم التأكيد على التصميم المؤسسي، هناك اعتراف متزايد بأن اختيار الأسلوب الناجح يعتمد على مجموعة من العوامل السياقية الأخرى، بما في ذلك:

- الثقافة السياسية والتاريخ السائدان في البلاد.
- وصول المرأة إلى الأدوات الإعلامية وصورتها في وسائل الإعلام.
- قوة الحركات النسائية المحلية وعلاقتها بالدولة.
- وصول المرأة إلى فرص التدريب السياسي وقدرتها على زراعة الدوائر السياسية.
- عموم مساءلة المؤسسات السياسية والعامة عن المرأة.
- قدرة النساء السياسيات على تعزيز خطة حقوق المرأة ورغبتهن في ذلك.
- درجة الاستثمار في مشاركة المرأة وقيادتها في العمليات الديمقراطية بعد انتهاء الصراع.

استعرض أعضاء اجتماع المائدة المستديرة كل من هذه العوامل بعمق، مع الاستفادة من البحوث العالمية والأمثلة القطرية. وأكد العديد من أعضاء الاجتماع أنه على الرغم من أن الأبحاث والتجارب قد كشفت عن جوانب القصور في النُهُج المعاصرة لزيادة مشاركة المرأة في الديمقراطية، فقد كشفت هذه العمليات أيضاً عن إمكانيات جديدة.

أهداف وهيكل اجتماع المائدة المستديرة

بهدف تبادل الخبرات والتعلم من البحوث واستنباط الدروس من السياسات والممارسات، ضم اجتماع المائدة المستديرة وجهات النظر والخبرات والتجارب من موظفي الأمم المتحدة والأكاديميين والممارسين من مجموعة من السياقات الوطنية والمؤسسية.

> "لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بشكل كامل ما لم تكن هناك مساواة بين المواطنين ويشمل ذلك المساواة بين النساء والرجال".
>
> فيدار هيلجيسين، الأمين العام، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

رأس الجلسة الافتتاحية مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أوسكار فرنانديز تارانكو. وقد تألفت الجلسة من عروض قدمها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك، والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشليه، والأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات فيدار هيلجيسن، والبروفيسور مالا هتون من جامعة نيو سكول في نيويورك. وأعقبت هذه الجلسة ثلاث حلقات نقاش، ضمت كل منها عروضاً من المتحدثين الرئيسيين، وتلتها مناقشة.

الجلسة الأولى: المشاركة السياسية والتمثيل والمساواة بين الجنسين

الرئيس: السيدة راندي ديفيز، مدير الممارسات، فريق شؤون النوع الاجتماعي، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- الدكتور درود داليروب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم، السويد
- السيدة شاري بريان، نائب الرئيس، المعهد الديمقراطي الوطني، الولايات المتحدة الأمريكية
- الدكتور جوي إزيلو، جمعية مساعدات المرأة، نيجيريا

الجلسة الثانية: تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية التقليدية و الجديدة على المشاركة النسائية في العملية الديمقراطية

الرئيس: الدكتور ماسيمو توماسولي، الممثل الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

- السيدة بات ميتشل، الرئيس والمدير التنفيذي، مركز بالي للإعلام، الولايات المتحدة الأمريكية
- السيدة إميلي جاكوبي، المدير التنفيذي، ديجيتال ديموكراسي، الولايات المتحدة الأمريكية
- السيدة كولين لوي – مورنا، المدير التنفيذي، جندر لينكس، جنوب أفريقيا
- السيدة شولي غوش، كبير مذيعي الأخبار، قناة الجزيرة الإنجليزية، قطر

الجلسة الثالثة: تعزيز المساءلة حيال المرأة

الرئيس: الدكتورة آن ماري جويتز، كبير المستشارين، مجموعة السلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- الدكتور سكينة بوراوي، مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس
- السيدة ياسمين سوكة، مؤسسة حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا
- السيد فنسنت وارين، مدير مركز الحقوق الدستورية، الولايات المتحدة الأمريكية

واختُتم الاجتماع بملخص للدروس المستخلصة من المناقشات ألقاه ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، التقى ممثلو مختلف الكيانات الحاضرة لتبادل الأفكار حول أفضل السبل للمضي قدماً.

الموضوعات الرئيسية في الديمقراطية والمساواة بين الجنسين

"تعني الديمقراطية الحقيقية ما هو أكثر بكثير من مجرد المشاركة – فهي تتعلق بالضوابط والموازين ومؤسسات المساءلة التي تسمح للمرأة بالتماس الإنصاف عند انتهاك حقوقها وتجاهل احتياجاتها".

ميشيل باشليه، المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

عُقد اجتماع المائدة المستديرة الدولي المعني بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين خلال إحدى أهم الفترات في تاريخ الديمقراطية الأخيرة: الثورات العربية التي وقعت خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. وكما أشار العديد من المتحدثين في الجلسة الافتتاحية، خرجت جحافل النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الشوارع والساحات – جنباً إلى جنب مع الرجال – للمطالبة بالتغيير. وبدأت الدكتاتوريات في جميع أنحاء المنطقة بالركوع أمام الحركات الشعبية الواحدة تلو الأخرى – وهي الحركات التي ولدت خارج نطاق السياسة الرسمية. ويمكن استنباط دروس هامة من موجات الحشد التي صنعت مثل هذه التغيرات الهائلة في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دروس تستفيد منها المؤسسات الدولية التي تسعى لدعم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

وعلى الرغم من تفاوت التجارب النسائية في أعقاب "الربيع العربي"، إلا هناك درس واحد واضح للجميع: وهو أن مشاركة المرأة النشطة في الحركات الشعبية الرامية إلى التغيير السياسي لا تعني بالضرورة كفالة الالتزام الأساسي بتحقيق المساواة بين الجنسين في النظام السياسي الناشئ. ففي جميع أنحاء العالم وعلى مدار التاريخ الحديث، قامت المرأة ببناء وعيها السياسي ومهاراتها العملية في التنظيم داخل الحركات الشعبية الرامية إلى التغيير، ولكن في كثير من الأحيان لم تأخذ التغييرات اللاحقة مصالحها وصوتها في الحسبان، إذ أن حتى الحركات السياسية الأكثر ثورية غالباً ما انتهجت مواقف محافظة حيال النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز التزامات الديمقراطيات الناشئة بتحقيق المساواة بين الجنسين سواء من الناحية النظرية أو على أرض الواقع – قبل وأثناء وبعد الفترات الهامة في التحول الديمقراطي.

في العقود القليلة الماضية، أسفرت عمليات الأمم المتحدة وكياناتها عن مجموعة استراتيجيات تهدف إلى تعميق أواصر هذه الالتزامات. ونجحت اتفاقية سيداو، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ صادقت عليها منذ ذلك الحين ١٨٧ بلداً، في إنشاء إطار واسع لتكريس الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين في الهياكل والعمليات الديمقراطية: من التوصية بذكر المساواة بين المرأة والرجل صراحةً في الدساتير الوطنية، إلى القضاء على القوانين التي تنطوي على التمييز؛ وضمان منح النظم القانونية حماية متساوية للمرأة من حيث النظرية والممارسة، وتركيز الاهتمام على حق المرأة في التصويت، والترشح والانتخاب لشغل المناصب العامة، والمشاركة في وضع وتطبيق السياسات العامة، والمشاركة في المجتمع المدني، وتمثيل حكومتها على المستوى الدولي. وقد تم تعميق وتوسيع نطاق هذا الإطار عام ١٩٩٥ باعتماد منهاج عمل بيجين، الذي حدد أهدافاً واضحة للمشاركة السياسية للمرأة وربط بين قدرة المرأة على المشاركة في المجال السياسي مع قدرتها على تحقيق المساواة في جميع المجالات الأخرى من حياتها.[1]

١ http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm

> يجب أن تجلس المرأة على طاولة المفاوضات، وأن تؤدي دورها الشرعي في منع الصراعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام. وذلك ليس فقط لإبراز احتياجات المرأة ووجهات نظرها، لكن كحق من حقوق الإنسان الأساسية.
>
> بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

في العام ٢٠٠٠، اتخذت الأمم المتحدة المزيد من الخطوات لزيادة مشاركة المرأة في النظم السياسية بالدول الأعضاء، مع إيلاء الاهتمام إلى كل من أولويات التنمية على المدى الطويل والفترات المهمة في التحول الديمقراطي. يركز الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتمحور حول تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على القضاء على التمييز في مجال التعليم، وزيادة عدد النساء في الوظائف ذات الأجر في غير المجال الزراعي، وزيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية.[٢] يُعنى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، الذي اعتُمد أيضاً في عام ٢٠٠٠، بحق المرأة في المشاركة المتساوية في منع وحل النزاعات، وفي بناء السلام وعمليات إعادة الإعمار. ويسلط القرار أيضاً الضوء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة تهدف إلى حماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي – لا سيما العنف الجنسي – أثناء مسألة فترات النزاع المسلح.[٣] وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي كيان جديد يركز حصراً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كيان له ولاية واضحة وهي تعميق مشاركة المرأة في الديمقراطيات في مختلف أنحاء العالم.

> علمتنا التجربة أن مُثُل الديمقراطية كالشمولية والمساءلة والشفافية لا يمكن تحقيقها من دون قوانين وسياسات وتدابير وممارسات تعالج أوجه عدم المساواة. علاوة على ذلك، علينا أن نتجاوز التفكير في هذه المسائل خاصة في وقت الانتخابات. بل يجب علينا نسج هذه المثل العليا ضمن النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع ما، كي تستفيد الفتيات والنساء من إمكاناتهن على قدم المساواة مع الرجال، أيّاً كان اختيارهن.
>
> بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

على الرغم من الجهود المكثفة للالتزامات الدولية بتعزيز المساواة بين الجنسين، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمته الافتتاحية في اجتماع المائدة المستديرة، فإن أقل من ١٠ في المائة من البلدان اليوم تشغل المرأة فيها منصب رئيس الدولة أو الحكومة، و٣٣ دولة فقط بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية بها ٣٠ في المائة أو أكثر. يشير هذا النقص في تمثيل النساء في مواقع القيادة السياسية، وهو ما يمكن ملاحظته في جميع أنحاء العالم وفي كل من سياقات البلدان النامية والمتقدمة، إلى أكثر من مجرد عدم الالتزام بالمساواة بين الجنسين – فهو يشير أيضاً إلى عدم الالتزام بالديمقراطية. وبحجة أن "المساواة بين الجنسين يجب التعامل معها كهدف واضح لبناء الديمقراطية، وليس باعتبارها مجرد إضافة"، أكد الأمين العام على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في إحداث أنواع من التغييرات في الثقافة السياسية التي تسمح بالمساواة بين الجنسين – وتسمح للديمقراطية بأن تزدهر. وأشار بقوله: "يمكن للعقول أن تتغير. وعلى الجهات الفاعلة الوطنية أن تقود التحول. أمّا مسؤوليتنا فهي مساعدتها."

وكرر المتحدثون اللاحقون رسالة الأمين العام، مسلطين الضوء على التحديات المستمرة في تعزيز الصلة بين

٢ http://www.un.org/millenniumgoals/

٣ http://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وقاطعين الوعود بإحداث التغيير. وكان أحد الموضوعات الذي تخلل جميع التصريحات هو مفهوم المساواة بين الجنسين باعتباره اختباراً للديمقراطية: وأكد المتحدثون مراراً وتكراراً أن طبيعة ومستوى مشاركة المرأة – بوصفهن مواطنات وناخبات وناشطات ومديرات ومسؤولات منتخبات – يُعد مؤشراً واضحاً على قوة المؤسسات الديمقراطية في البلاد، وأن التمثيل السياسي المنخفض أو الضعيف للمرأة غالباً ما يشير إلى مستويات أعمق من عدم المساواة والتحديات خارج نطاق التمييز بين الجنسين فقط. يتطلب معالجة هذه التفاوتات والتحديات أكثر من مجرد إيصال المرأة إلى المناصب العامة: بل تعني الكشف عن العيوب في النظام الانتخابي ومعالجتها، وإصلاح الثقافة السياسية وبناء الالتزام بالمساواة بين الرجال والنساء في الأحزاب السياسية وفي المجتمع ككل.

> المساواة بين الجنسين لا تصنع الديمقراطية. والديمقراطية لا تصنع المساواة بين الجنسين. ولكن عندما تتحقق كل من مبادئ الرقابة الشعبية والمساواة بين المواطنين، فإن الديمقراطية والمساواة بين الجنسين يبلغان حدهما الأقصى – ويتبع المجتمع مساراً أفضل بكثير نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان.
>
> فيدار هيلجيسين، الأمين العام، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

قالت مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال، والذي يركز على تقديم المساعدة التقنية خلال الانتخابات وتعزيز آليات الحكم وإصلاح نظم الإدارة العامة، يجب تقييمه من حيث قدرته على تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين – سواء في أوقات التحول السياسي، وفي الحياة السياسية والعامة الجارية. وبالاستفادة من الدروس المستقاة من التحول الديمقراطي والجهود الرامية إلى تعميق المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العالم، أبرزت المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشليه ثلاثة عناصر يجب أن توجّه المساعدات الديمقراطية من أجل ضمان أن تظل المساواة بين الجنسين في الصدارة:

(١) التصدي للعقبات التي تواجهها المرأة في المشاركة في العملية الانتخابية وقدرتها على ممارسة خيار حقيقي في الانتخابات، وهو ما يتطلب التحرر من الإكراه في الحياة الخاصة والعامة على حد سواء.

(٢) تخصيص مساحة لكل من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تسمح للمرأة بالتعبير عن تفضيلاتها الحقيقية في السياسة وتحقيق مصالحها.

(٣) التأكد من أن المؤسسات الديمقراطية مسؤولة بشأن المرأة وحقوق المرأة.

لتحقيق هذه الأهداف، من الضروري الاستثمار في تعزيز المنظمات والحركات النسائية، والتأكد من أن الأحزاب السياسية تتقبل المرأة وتستجيب لاعتباراتها، فضلاً عن وضع نظام قوي من الضوابط والموازين داخل المؤسسات الديمقراطية، بدلاً من افتراض أن مشاركة المرأة وحدها ستضمن المساءلة بشأن مفهوم المساواة بين الجنسين. في ملاحظاته الافتتاحية، وجه مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أوسكار فرناندیز تارانكو الانتباه إلى هذه المسألة، مشيراً إلى أن التدابير الخاصة المؤقتة قد أدت دوراً هاماً في "التعجيل بالمساواة الفعلية بين النساء والرجال"، منوهاً أيضاً إلى أنه ليس هناك "حل واحد كافٍ".

> أنا متفائل بشأن آثار الديمقراطية على المساواة بين الجنسين، ليس لأنها تثمر تلقائياً عن التغييرات، ولكن بسبب العمليات التي تجعلها في المتناول.
>
> البروفيسور مالا هتون، جامعة نيو سكول

وأشار المتحدثون إلى أن التركيز الرئيسي للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى انصب على العملية الانتخابية. وقد استُخدم نظام الحصص السياسية وغيره من الآليات لتسريع مسارات دخول المرأة إلى معترك الحياة السياسية، بقدر من النجاح، لتحقيق أرقام أعلى للنساء المتوليات مناصب سياسية عن أي وقت مضى في تاريخ البشرية. غير أن هذه التجربة تظهر أن زيادة عدد النساء المشتغلات بالسياسة أمر ضروري، ولكنه ليس كافياً لإنتاج حكومات تعزز المساواة بين الجنسين.

> الديمقراطية عبارة عن حاضنة للمساواة بين الجنسين. وهي تتيح مساحة عامة لمناقشة حقوق الإنسان وتمكين المرأة. وتمكّن من تعبئة المجموعات النسائية. وتجعل من السهل على المرأة أن تحقق حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن دعونا ألا نسمح للديمقراطيات العتيدة أن تبالغ في تهنئة أنفسها: فحتى هناك، لا تزال المرأة تعاني من التمييز وعدم المساواة وارتفاع مستويات العنف.
>
> بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

أبرز المتحدثون أيضاً التحديات والعقبات المستمرة، موضحين كيف يمكن للهيكل السياسي أن يعيق المشاركة الفعالة للمرأة، ومؤكدين على أهمية العوامل السياقية والتاريخية. كما أن هيكل بعض النظم الانتخابية يجعلها لا تستطيع التكيف بسهولة مع التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التمثيل السياسي. وقد يكون نظام الحصص صعب التطبيق وأقل فعالية في بعض النظم الانتخابية، مثل نظام "الفائز الأول". وأشار المشاركون إلى أنه من الصعب حتماً تغيير الوضع القائم حيث استمر التوزيع غير المتكافئ في السلطة السياسية. وعدم المساواة قد يمتد إلى ما وراء اعتبارات النوع الاجتماعي: فالنساء اللاتي يتولين المناصب ربما يتسنى لهن ذلك لمجرد أنهن في وضع مميز ويتواصلن مع النخبة السياسية باعتبار أنهن ينتمين إلى أسر قوية أو زوجات أو قريبات رجال ذوي نفوذ. والمساواة في البرلمان لا تُترجم بالضرورة إلى التمثيل الكافي لتنوع مواطني بلد ما.

وعلى الرغم من تنوع السياقات والنظم السياسية، هناك سياق ثابت: الدور الحيوي للحركات النسائية. التحليل الذي تقوم بها البروفيسور مالا هتون وزملاؤها بجامعة نيو سكول يبين أن وجود الحركات النسائية المستقلة هي العامل الرئيسي المرتبط بالسياسات التقدمية للمساواة بين الجنسين في مجموعة من سياقات الحكم. علاوة على ذلك، تحظى المعايير العالمية والإقليمية بالتأثير الأقوى عند تعزيزها في البلدان ذات الحركات النسائية القوية. وتنعم هذه الحركات بوضع يمكنها من بناء المشاركة الديمقراطية للمرأة سواء انطلاقاً من القمة أو من القاعدة: زيادة محو الأمية السياسية للمرأة على المستوى الشعبي، والضغط لسن قوانين وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتعالج الثغرات في التطبيق.

> نحن نعلم أن الديمقراطية مفيدة لمشاركة المرأة. والسؤال هو: هل سنجعل الديمقراطية تفيد المرأة؟
>
> البروفيسور مالا هتون، جامعة نيو سكول

الجلسة الأولى: المشاركة السياسية والتمثيل والمساواة بين الجنسين

من البديهي أن الحكم الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق بالكامل دون المشاركة الكاملة وإدراج المرأة.

هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وبالنظر إلى الترابط بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، كيف يمكن للبلدان تسريع التقدم نحو المزيد من المشاركة السياسية والتمثيل للمرأة؟ يجري حالياً تطبيق تدابير خاصة مؤقتة تستهدف زيادة نطاق التمثيل السياسي للمرأة في جميع أنحاء العالم (انظر الإطار ٢). ونتيجة لهذه التدابير وغيرها، شهد العقدان الماضيان زيادة في المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العالم، ولكن ما تزال الأوضاع أبعد ما يكون عن المساواة، كما أن التقدم نحو الأهداف المحددة في منهاج عمل بيجين عام ١٩٩٥ والأهداف الإنمائية للألفية لا يزال بطيئاً. وفقاً لأحدث تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول نهاية يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢ تمثل المرأة ما يقرب من ٢٠ في المائة من أعضاء البرلمانات في جميع أنحاء العالم – بزيادة قدرها ٧٥ في المائة منذ عام ١٩٩٥ حين كانت المرأة لا تشغل سوى نحو ١١ في المائة من المقاعد في جميع أنحاء العالم، وبزيادة بمعدل ٤٤ في المائة عن عام ٢٠٠٠.[٤] وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن التقدم المحرز غير متساوٍ، حيث تأتي البلدان العربية وبلدان المحيط الهادئ في ذيل القائمة، وتحتل الدول الاسكندنافية القمة، فيما توجد تفاوتات شديدة التباين بين بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي – تتراوح من أكثر من ٥٦ في المائة في رواندا وأكثر من ٤٥ في المائة من كوبا، إلى ٢ في المائة في مصر وأقل من ٧ في المائة في نيجيريا وأقل من ٤ في المائة في هايتي (انظر الإطارين ٣ و٤).

وأثبتت التجربة أن فترات الانتقال تتيح الفرصة لمعالجة أوجه التفاوت في الماضي من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات تفضي إلى دور أكبر للمرأة في الحياة السياسية. أكثر من ثلث البلدان التي تشكل نائبات البرلمان فيها ٣٠ في المائة أو أكثر هي تلك التي مرت بتجربة انتقالية. في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٢، في البلدان التي أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيها ولاية متعلقة بالانتخابات منذ عام ١٩٨٩، شكلت المرأة ٢٣,٥ في المائة من أعضاء البرلمان، وهو أعلى من المتوسط العالمي.

الإطار ١: الحركات النسائية: حيوية للديمقراطية

أظهر تحليل للعلاقة بين الحركات النسائية القوية والقوانين التقدمية للمساواة بين الجنسين أجرته البروفيسور مالا هتون وزملاؤها في جامعة نيو سكول في نيويورك أن الاختلافات من بلد إلى بلد تُعزى في المقام الأول إلى العوامل التاريخية، ولا سيما العلاقات المؤسسية بين الدين السائد والدولة، وأيضاً الإرث الاستعماري، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الدينية والعرفية على قوانين الأحوال الشخصية. وفي جميع الحالات التي خضعت للدراسة، كان التنظيم النسائي المستقل محورياً للتغيرات الرامية إلى زيادة المساواة بين الجنسين وبناء التحالفات من أجل الإصلاح وإدراج حقوق المرأة في جداول الأعمال السياسية. وترى المؤلفة أن المسألة لا تكمن في إضفاء الطابع المؤسسي على الدين في حد ذاتها، بل في عدم وجود النزاع الديمقراطي والتعبئة المدنية التي غالباً ما تصاحب ذلك، بسبب غياب الديمقراطية الداخلية داخل المؤسسات الدينية نفسها. وتشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن "الديمقراطية الانتخابية وحدها ليست كافية لتحقيق مكاسب كبيرة في مجال حقوق المرأة. كما أن العلاقة بين الدولة والدين، والإرث الاستعماري والمعايير العالمية والإقليمية والحركات النسائية المستقلة مهمة أيضاً".

المصدر: عرض تقديمي قدمته البروفيسور مالا هتون في اجتماع المائدة المستديرة

٤ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٢، ص ٢٤.

الإطار ٢: سياسات حصص الجنسين في أنحاء العالم

المصدر: كروك، لوفيندا سكي وسكوايرز (٢٠٠٩:٧٨٤)

نوع الحصة	الميزات الرئيسية
المقاعد المخصصة	• فرضتها البرلمانات الوطنية • تنقيح آليات الانتخابات عن طريق إنشاء مقاعد لا يجوز إلا للنساء التنافس على شغلها • يمكن تطبيقها عن طريق الانتخابات المباشرة من قبل الناخبين أو الانتخابات غير المباشرة من قبل الأحزاب أو أعضاء البرلمان • ضمان الامتثال
حصص الأحزاب	• تُعتمد طوعاً من قبل الأحزاب السياسية • تحدد معايير جديدة لاختيار مرشح الحزب • تؤثر على تشكيل القوائم الحزبية في النظم الانتخابية بنظام التمثيل النسبي والمرشحين المؤهلين لشغل مقاعد معينة في نظم الأغلبية • قد تترتب عليها عقوبات داخل الأحزاب لعدم الامتثال
الحصص التشريعية	• فرضتها البرلمانات الوطنية • تحدد معايير جديدة لاختيار مرشح الحزب • تؤثر على تشكيل القوائم الحزبية في النظم الانتخابية بنظام التمثيل النسبي والمرشحين المؤهلين لشغل مقاعد معينة في نظم الأغلبية • عادة ما تنطوي على عقوبات لعدم الامتثال
الحصص غير الملزمة	• تُعتمد طوعاً من قبل الأحزاب السياسية • تحدد أهدافاً وتوصيات غير رسمية فيما يتعلق باختيار مرشحي الأحزاب • تحدد معايير جديدة للعضوية بالهيئات الداخلية للأحزاب • نادراً ما تستتبعها عقوبات لعدم الامتثال

الإطار ٣: أعلى ١٠ بلدان من حيث تمثيل المرأة في البرلمان اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

الرتبة	البلد	٪ النساء في مجلس النواب أو البرلمان أحادي المجلس
١	رواندا	٥٦,٣٪
٢	أندورا	٥٠,٠٪
٣	كوبا	٤٥,٢٪
٤	السويد	٤٤,٧٪
٥	سيشيل	٤٣,٨٪
٦	فنلندا	٤٢,٥٪
٧	جنوب أفريقيا	٤٢,٣٪
٨	هولندا	٤٠,٧٪
٩	نيكاراغوا	٤٠,٢٪
١٠	آيسلندا	٣٩,٧٪

الإطار ٤: أقل ١٠ بلدان من حيث تمثيل المرأة في البرلمان اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

الرتبة	البلد	٪ النساء في مجلس النواب أو الهيئة البرلمانية الواحدة
١٣٦	فانواتو	١,٩٪
١٣٧	عمان	١,٢٪
١٣٨	اليمن	٠,٣٪
١٣٩	الكويت	٠,٠٪
١٣٩	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٠,٠٪
١٣٩	ناورو	٠,٠٪
١٣٩	بالاو	٠,٠٪
١٣٩	قطر	٠,٠٪
١٣٩	السعودية	٠,٠٪
١٣٩	جزر سولومون	٠,٠٪

تَعلمنا الكثير من التجارب الناجحة لبلدان مختلفة، وكذلك من الإخفاقات وأوجه القصور في كيفية تطبيق التدابير الخاصة أو في الآليات ذاتها. جمعت الجلسة الأولى في اجتماع المائدة المستديرة كبار الخبراء في المشاركة السياسية والتمثيل للنظر في الدروس المستفادة من هذه التجارب، ولتحديد الاستراتيجيات للمضي قدماً. وعلى وجه الخصوص، فقد نظر الخبراء في مدى الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي من جانب الأحزاب السياسية وهيئات وعمليات الإدارة الانتخابية، وتأثير الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى لزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية، وقدرة المرأة على الوصول إلى حملات التمويل.

تعتمد فعالية التدابير الخاصة المؤقتة على مختلف العوامل، بما في ذلك طبيعة التدابير نفسها (على سبيل المثال، ما إذا كانت طوعية أم إلزامية)، وكيفية تطبيقها (على سبيل المثال، ما إذا كانت مرفقة بعقوبات أو غيرها من وسائل الإنفاذ)، والنظام السياسي/الانتخابي التي تُطبق فيه. الحصص وتدابير العمل الإيجابي الأخرى يمكنها وبسرعة زيادة عدد النساء المشتغلات بالسياسة، وبالفعل استطاعت قلة من البلدان التي شهدت زيادات حادة في التمثيل السياسي للمرأة على مدى العقود القليلة الماضية تحقيق ذلك دون الأخذ بنظام الحصص. لكن، وكما اتضح في اجتماع المائدة المستديرة: الحصص ليست سوى البداية. وليست هناك علاقة تلقائية بين زيادة عدد النساء في المناصب السياسية وتحسين مساءلة المؤسسات الديمقراطية إزاء حقوق المرأة، أو تدعيم التزام الدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز ضد المرأة. وتحديداً في الحالات التي تم التلاعب فيها بالحصص لتحقيق دوافع سياسية خفية، أو حيثما كانت هناك مشكلات أعمق في التنوع والتمثيل في إطار الثقافة السياسية السائدة، فإن النساء اللاتي يفتقرن إلى الدوائر الانتخابية القوية والأجندات السياسية الواضحة المعالم حول المساواة بين الجنسين قد يكن أكثر جاذبية لأولئك الذين يسعون إلى ملء المقاعد لحزب معين. وفي بعض الحالات، فإن ارتفاع الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى التي تهدف إلى تمهيد

طريق المرأة إلى عالم السياسة قد يؤدي إلى إحداث حالة مقابلة من نزع الصفة السياسية عن الحركات النسائية، أو قد تدفع بالمرأة إلى السلطة مما يقوض أهداف تلك الحركات.[٥]

> نحن بحاجة إلى مساعدة المرأة كي تبقى على الساحة وتستكشف الأنظمة التي توصلها إلى السلطة. كذلك تحتاج المرأة إلى المساعدة لاستطلاع فكرة لعبة الأرقام. ونحن بحاجة إلى إيجاد السبل لدعم المرأة كي يتسنى لها تأدية وظيفتها بالإضافة إلى التدابير الرسمية. فلا توجد طرق مختصرة إلى السلطة.
>
> ياسمين سوكة، مؤسسة حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا

تواجه المرأة عقبات هائلة في المشاركة السياسية. قد تشمل القيود على حرية التنقل بالنسبة للنساء اللاتي يحاولن ممارسة حقهن في التصويت؛ وارتفاع الأمية السياسية لدى النساء الساعيات إلى تحديد ودعم المرشحات اللائي يحاولن تحقيق حقوقهن ومصالحهن، والتمييز والتحرش المعتادين الذين تعاني منهما السياسيات في الأحزاب السياسية وهياكل الحكم. حتى ولو كان نظام الحصص يساعد في دفع المرأة إلى معترك السياسة، فغالباً ما تعاني المرشحات من قلة فرص الإرشاد والتواصل وبناء الدوائر الانتخابية والتدريب السياسي. كما أنهن يجدن صعوبة في الترشح للانتخابات على مقاعد يمكن الفوز بها. إن التصدي لهذه العقبات يعني أكثر من مجرد تشجيع النساء على الترشح للمناصب العامة: بل ينطوي ذلك على إحداث تحول جذري في ثقافة الأحزاب السياسية، وبناء دعم بين السياسيين الذكور للمساواة بين الجنسين وحق المرأة في المشاركة السياسية، وبناء التحالفات ذات القاعدة العريضة للمساواة بين الجنسين. كذلك تتطلب جهود التدريب والدعوة الفعالة في هذا المجال المعرفة العملية الصلبة بالسياق: بما في ذلك اللوائح والقوانين الداخلية للأحزاب، وعمليات تعيين وترشيح المرشحات، وإجراءات تمويل الحملات. ودرس آخر يمكن استنباطه هو الحاجة إلى الدعم على المدى الطويل: بناء القدرات السياسية للمرأة، وإتاحة فرص التدريب السياسي لها قبل وقت طويل من بدء الحملات الانتخابية وبمجرد انتهائها.

> يقولون إنه وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة في المعتاد.
>
> ومع ذلك، فوراء كل امرأة فعالة سياسياً، ليس مجرد زوج متعاون، وإنما أسرة كاملة داعمة لها ومنظمة قوية تستند إلى حركة على استعداد لإشراك المرأة في الحياة العامة.
>
> مادو كيشوار، زميل أول، مركز دراسة المجتمعات النامية، الهند[٦]

أخيراً، من الواضح أن ما يتم القيام به لا يكفي لدعم تنظيم المرأة. فقد كانت هناك دعوات لتقديم الدعم المباشر للمجتمع المدني لتنظيم المرأة في أوقات السلم وكذلك في فترات الصراع، لأن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية غالباً ما تشكل أفضل ساحة يمكن للمرأة فيها التعرف على الأطر القانونية ذات الصلة وتطوير وعيها السياسي وصقل مهاراتها التنظيمية وبناء شبكات دعمها. وعلى وجه التحديد في فترات التحول السياسي، تكون عادة الروابط بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة عالية، ويمكن للمجتمع المدني الديمقراطي الذي تسوده ثقافة قوية من التنظيم والقيادة النسائية إحداث انتقال أكثر سلاسة إلى الحكم العادل بين الجنسين. وللمنظمات النسائية دور رئيسي في تثقيف الناخبات، ومعالجة العقبات التي يواجهنها في مختلف مجالات حياتهن والتي تحول دون مشاركتهن، وفي بعض الحالات، الاستعانة بالمواثيق والاتفاقات الدولية والإقليمية لتثقيفهن بحقوقهن في السياقات التي لا تعترف القوانين الوطنية فيها بالمساواة بين الجنسين.

٥ انظر أندريا كورنوال وآن ماري جوتز، "Democratizing Democracy: Feminist Perspectives" في *Democratization* المجلد. ١٢، رقم ٥، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، ص ٧٨٣–٨٠٠، وماريز تادرس، "Women Engaging Politically: Beyond Magic Bullets and Motorways" ورقة مسارات السياسة، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، برايتون: مسارات تمكين المرأة RPC.

٦ مادو كيشوار (٢٠٠٣) *Off the Beaten Track: Rethinking Gender Justice for Indian Women*. نيودلهي: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. ١٤٤.

الإطار ٥: استخدام سيداو لتعزيز الديمقراطية على المستوى الشعبي: جهود "كراديف" في الدعوة بالتعاون مع الزعماء التقليديين في الكاميرون

تعاني النساء في المجتمعات الزراعية الريفية في الكاميرون من قلة الوعي بحقوقهن وفقاً للقوانين الوطنية أو المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي يكن أكثر عرضة لانتهاكات حقوقهن. والقانون العرفي معادٍ عموماً لحقوق المرأة، ويرجع ذلك جزئياً إلى جهل الزعماء التقليديين بالقوانين الوطنية والدولية التي تحمي النساء. ونظراً إلى أنه يُعتبر عموماً من المحرم على المرأة أن تتكلم في وجود السلطات التقليدية، نادراً ما تلجأ النساء إلى آليات العدالة العرفية للتنديد بالعنف أو انتهاك الحقوق الأخرى.

ووسط هذه التحديات، قامت منظمة نسائية محلية تحمل اسم "كراديف" (CRADIF أي المركز الإقليمي لدعم وتطوير المبادرات النسائية) بالعمل على تحويل اختلالات توازن القوى بين الرجال والنساء، لا سيما داخل أنظمة الحكم التقليدية. وعلى الأخص، نجحت "كراديف" في استخدام الصكوك الدولية – مثل اتفاقية سيداو، والتي صدقت عليها الكاميرون في عام ١٩٩٤ – لمساءلة الزعماء التقليديين عن حقوق الإنسان للمرأة. وفي العام ٢٠١١، عقب اجتماع بين طاقم العاملين في "كراديف" والنساء اللائي دربهن مركز "كراديف" والسلطات الإدارية والزعماء التقليديين، وقّع ١٥ من زعماء شرق الكاميرون إعلاناً عاماً يقضي باحترامهم لحقوق المرأة في الأرض والميراث. وأبرز هذا الإعلان اعتقاد الزعماء بأن سيداو مثّلت سلطة تفوق سلطتهم – وهو انتصار له أهمية كبيرة في سياق يعتبر معظم الأفراد فيها الكلمة التي تصدر عن ذوي السلطة التقليدية بمثابة قانون.

وحققت "كراديف" هذا الانتصار أولاً عن طريق تنظيم وتدريب النساء المحليات على بناء المعارف والمهارات والشجاعة للتحدث أمام السلطات التقليدية – حتى وإن كان مثل هذا الحديث يعتبر من المحرمات. وخلال اللقاء، شرح مركز كراديف الأحكام الرئيسية لاتفاقية سيداو (بما في ذلك المواد التي تؤكد على المساواة بين الفتيات والفتيان، وتضمن للمرأة الحق نفسه الذي يتمتع به الرجل في الوصول إلى الموارد)، موضحةً أن الاتفاقية حلت محلها القوانين الوطنية والعرفية. واعترفت السلطات الإدارية القائمة بأن للمرأة حقوقاً، مع ادعائها أن المطالبة بها مسؤوليتها الخاصة. ورداً على ذلك، أوضح مركز "كراديف" والنساء اللائي دربهن مختلف العقبات التي تواجهها المرأة في المطالبة بحقوقها – بما في ذلك الأمية وتدني تقدير الذات والجهل بهذه الحقوق والافتقار إلى القيادة النسائية والخوف من اتهامهن بممارسة السحر وجهل واضعي السياسات أنفسهم بالقانون. ونتيجة لشهادتهن، فإن كبير زعماء الشرق – وهو رجل اشتهر باعتقاده في وجوب خضوع المرأة، والذي كان قد أوعز بالفعل للنساء الحاضرات بإبداء المزيد من الطاعة في وجوده، تحدث إلى منسق برنامج "كراديف" على انفراد معتذراً له عن موقفه مع الوعد بتغيير سلوكه. وأقر بأن كلاً من المرأة والسلطات التقليدية تواجه تحدياً مشتركاً: وهو الجهل بالقانون نتيجة لميل الدولة إلى وضع سياسات دون تنفيذها.

المصدر: مقابلة مع إليزابيث نغو نيوك، منسقة بمركز "كراديف"، أُجريت كجزء من بحث لإعداد تقرير عن إعادة تأطير العنف ووضع حد له للصندوق النسائي الدولي ماما كاش

وهناك حاجة إلى الدعم على جانبي المعادلة: ليس فقط لتعزيز القدرات السياسية للمرأة التي تدخل إلى عالم السياسة، ولكن أيضاً بغية بناء الدوائر الانتخابية من أجل الحكم العادل بين الجنسين. ويتجاوز ذلك إقناع الناخبين بالتصويت لصالح المرأة. فالمسألة تتلخص في جعل المساءلة بشأن المرأة جانباً ثابتاً في النظام السياسي ككل، بدلاً من أن اعتبارها مهمة النساء السياسيات لضمان تحميلهم مسؤولية أي تقصير حال وقوعه، كما أشار المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة.

الجلسة الثانية: تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية التقليدية والجديدة على المشاركة النسائية في العمليات الديمقراطية

أغمضوا عيونكم. أي الصور تتدفق إلى أذهانكم عند سماع كلمة "السياسة؟" كم من هذه الصور تظهر بها المرأة؟ من ابتكر تلك الصور؟ هناك شكل صامت من الإقصاء حيث يُحرم نصف المجتمع من التعبير عن ذاته. علينا عدم التسامح مطلقاً مع مشكلة غياب المرأة في عملية صنع القرار بحيث عندما نغلق أعيننا، نرى المرأة.

كولين لوي – مورنا، جندر لينكس، جنوب أفريقيا

الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة

تؤدي وسائل الإعلام دوراً متزايداً في تسهيل مشاركة المرأة في العمليات الديمقراطية. بحثت الجلسة الثانية في اجتماع المائدة المستديرة كيف أن كلاً من تمثيل المرأة في وسائل الإعلام التقليدية والفرص والتحديات التي تتيحها وسائل الإعلام الاجتماعية تفرض شكلاً على مشاركة المرأة في العمليات والمؤسسات الديمقراطية.

تؤدي وسائل الإعلام دوراً حيوياً في المساءلة والشفافية في المجتمعات الديمقراطية. فالصحفيون والمدونون والمراسلون يكشفون النقاب عن قصص تم إخفاؤها عن الرأي العام، ويسعون إلى إعلاء الأصوات ووجهات النظر والرؤى ونشرها بعد أن كان من الممكن أن تبقى غير مرئية وغير مسموعة، ومن خلالهم يظل المواطنون مشاركين ومطلعين على القرارات السياسية والأحداث الرئيسية. وتتيح التكنولوجيات الإعلامية الجديدة منبراً إعلامياً ربما يكون أكثر ديمقراطيةً، وأصبحت النساء حول العالم مساهمات نشطات خاصة في هذه الثورة، إذ ينخرطن في النقاش العام ويصنعن الزخم من أجل التغيير عن طريق المدونات واستخدام الأدوات الرقمية وأدوات شبكات التواصل الاجتماعي الجديدة مثل تويتر والفيسبوك. ومع ذلك لا تزال المرأة تواجه عقبات هائلة تحول دون وصولها إلى وسائل الاتصال واستخدامها. وإحدى هذه العقبات هو مجرد عدم القدرة على تصور امتلاكهن لهذه الأدوات كوسيلة للتعبير عن أفكارهن وتطلعاتهن ومطالبهن. وعقبة أخرى تكمن في الغياب النسبي للأصوات والقيادة النسائية في هذا القطاع: ففي الغرب، تمتلك المرأة أقل من ١ في المائة من الشركات الإعلامية.

وعلى غرار الساحة السياسية الرسمية، قد يصعب على المرأة الدخول إلى وسائل الإعلام التقليدية المقروءة والمسموعة أو التأثير عليها. وتميل النساء إلى العمل في وظائف مثل المذيعات، ومن النادر جداً أن نجدهن يشغلن مناصب تمكنهن من اختيار القصص الإخبارية وتشكيل الرأي العام. ولا تزال وسائل الإعلام التقليدية يهيمن عليها الذكور، وتتميز بثقافة العمل الذكورية، وتعزيز الصور النمطية للجنسين وتهميش الأصوات والأولويات النسائية. ولذلك تأثير واضح على كيفية ظهور المرأة في وسائل الإعلام ومعدل تكرار ذلك: فنحو ١٧ في المائة فقط من القصص الإخبارية والأخبار والمعلومات ومصادر المعلومات في العالم تتعلق بالمرأة، وكثير منها يركز على الإناث من المشاهير والرياضيين. وفي الثقافات السياسية حيث تكون التغطية الإعلامية المواتية أمراً ضرورياً للنجاح السياسي والشرعية، غالباً ما

تعاني النساء السياسيات من سياسة الكيل بمكيالين: حين يعانين من الانتقاد أو التشكك إذا كن غير متزوجات، وينصب الحكم عليهن على مظهرهن وملابسهن أكثر مما يقلن. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به لتمكين النساء الساعيات إلى تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية إلى الظهور في التلفزيون والإذاعة الرسمية.

> حقوق المعلومات والاتصالات شرطان أساسيان كي تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها المدنية والسياسية كاملةً – ولكي تتمكن من التنظيم والتواصل وجعل معارفها وأفكارها واضحة والدعوة إلى العدالة بين الجنسين. وتشمل حقوق الاتصالات الحق في الحصول علي المعلومات والتعبير والخصوصية والحكم الديمقراطي والمشاركة في الثقافة واللغة والإبداع والتعليم والتجمع السلمي وتقرير المصير. لا نريد التكنولوجيا![٧]

أثمر انتشار وسائل الإعلام الجديدة عن فرص متنوعة للمرأة كي تقوم بصياغة محتواها الخاص وتثقيف جمهورها. والنساء السياسيات قادرات على الاستفادة من وسائل الإعلام الجديدة في التواصل مع الدوائر الانتخابية وعامة الجمهور. أما أولئك الأكثر خبرة وتمرساً في مجال الإعلام فينشئن مدوناتهن الخاصة، ويستخدمنها لعرض أنشطتهن وإدراج القضايا على جدول الأعمال للمناقشة العامة. وباستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية يمكن للنساء السياسيات والناشطات مواجهة التمثيل السلبي للنساء السياسيات في وسائل الإعلام الرئيسية. ومع ذلك، هناك قلق متزايد من أن اتساع شبكة الإنترنت سيخلق جيوباً صغيرة في قضية المساواة بين الجنسين تتسبب في تضييق نطاق النقاش والمداولة وقصرهما على المجتمعات ذات التفكير المماثل. وقد يحول ذلك دون وصول التأثير المحتمل للمناقشات وتبادل المعلومات على الإنترنت إلى الجمهور الأوسع.

ولذلك تظل وسائل الإعلام الرئيسية وسيلة حيوية بالنسبة للمرأة التي تسعى إلى إبراز ملفها السياسي، وزيادة التغطية للقضايا التي تؤثر عليها بشكل غير متناسب أو تقلقها ومقاومة القوالب النمطية للجنسين.

الإطار ٦: لا نريد التكنولوجيا

Take Back the Tech! (أو لا نريد التكنولوجيا) حملة تعاونية على الإنترنت تجري على مدى ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس من ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني – ١٠ ديسمبر/كانون الأول من كل عام. وهي تشجع الجمهور بشكل عام – وبخاصة النساء والفتيات – على السيطرة على التكنولوجيا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. يعمل هذا المنتدى على شبكة الإنترنت على تشجيع المنظمات والأفراد على تجميع بطاقاتها البريدية الرقمية وقصصها ومدوناتها، واستخدام التقنيات الرقمية لرفع مستوى الوعي وتحفيز اتخاذ الإجراءات من أجل إنهاء العنف القائم على نوع الجنس.

المصدر: http://www.takebackthetech.net/

الاتصالات متعددة المنصات مثل *The Stream* التي تمتلكها شبكة الجزيرة، والتي تجمع ما بين المحتوى المقدم من المستخدمين (عبر منصات مثل تويتر) ومقاطع فيديو الرأي العام vox pop مع روابط لمحتوى مقاطع فيديو الأخبار والريبورتاجات، تتيح مجالاً جديداً ومثيراً لعرض المشاركة السياسية للمرأة وإعلاء أصواتهن. وهناك الكثير الذي يمكن القيام به لإشراك الصحفيين والصحفيات على وجه الخصوص لتوسيع نطاق الوعي العام والنقاش حول المساواة بين الجنسين – كبناء الدعم لشرعية المرشحات للمناصب العامة، وحمل الناخبين على تقييم القواعد والقوالب النمطية للجنسين، مع كشف الانحياز المباشر وغير المباشر لأحد الجنسين ورسم صورة إيجابية مفصلة للقيادات النسائية. وتساعد

٧ http://www.takebackthetech.net/know-more

مبادرات مثل *New Narratives* (أو روايات جديدة) الصحفيات الأفريقيات في البيئات الصعبة على تعزيز قدرتهن على التغطية الإخبارية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، مع تغيير ما يُعرض في الأخبار، وكيفية تمثيل المرأة.[٨]

الإطار ٧: SJS تبني الديمقراطية الرقمية والإعلامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تأسست Si Jeunesse Savait (SJS) (لو يدري الشباب) على يد مجموعة من النساء الكونغوليات عام ٢٠٠٥ كنقطة التقاء لقضايا المساواة بين الجنسين والعنف والسياسة فيما بين الأجيال والميل الجنسي والتكنولوجيا والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لمعالجة الأشكال المتنوعة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ونجحت الدورات التدريبية التي أجرتها SJS في بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة واسعة من المنظمات النسائية، وإقناعها بأهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة لنشر رسائلها وخلق مساحات آمنة على الإنترنت لتنظيم وبناء المجتمع، وتوسيع وعيها واهتمامها بمعالجة العنف المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تسلّم SJS بالدور المعقد الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة والراسخة في حياة المرأة. تتعامل الدورات التدريبية والحملات التي تجريها المنظمة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كميزة وعيب في آن واحد عندما يتعلق الأمر بالعنف القائم على النوع الاجتماعي: فأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة تتيح استراتيجيات جديدة للمشاركة والتوعية وتنظيم وبناء الحركات والدعوة، ولكنها أيضاً تعرض النساء والفتيات لأشكال جديدة غادرة من العنف.

تتمثل إحدى الدوائر الرئيسية لعمل SJS في الصحفيات وموظفات الاتصال، اللائي يتعرضن للعنف والتحرش والتهديدات من قبل الدولة، وعلى وجه الخصوص عندما يتحدثن عن قضية ملحة وهي الجرائم الجنسية ضد النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع التنديد بعدم اهتمام الحكومة بهذه المسألة. تعمل SJS على بناء روح التكاتف والتضامن بين الصحفيات، من خلال ربطهن بالمنظمات النسائية المحلية وتشجيعهن على بناء شبكاتهن وحملاتهن الخاصة. وتعمل SJS أيضاً على وضع قضية العنف ضد الصحفيات على جداول أعمال الحركات الواسعة المعنية بحقوق الإنسان للصحفيين وتشجيعها على حشد التأييد والتضامن خلف الصحفيات اللائي تعرضن للتهديد علناً أو سراً من قبل الموظفين العموميين من خلال توقيع العرائض وتنظيم الاحتجاجات والموافقة على منع الجناة من الظهور على الهواء حتى اعتذارهم وإعلانهم مسؤوليتهم عما حدث.

المصدر: مقابلة مع ستيفاني موامبا، SJS، أُجريت كجزء من بحث لإعداد تقرير عن إعادة تأطير العنف ووضع حد له للصندوق النسائي الدولي ماما كاش

٨ http://www.newnarratives.org

الإطار ٨: تعزيز الديمقراطية الرقمية في هايتي

KOFAVIV (لجنة الضحايا النساء من أجل الضحايا) هي منظمة نسائية شعبية أنشأتها النساء الفقيرات في بورت أو برنس، هايتي، للتعاون مع منظمة ديجيتال ديموكراسي ومقرها نيويورك لإيجاد طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا لتعزيز المساءلة. ويعتبر مركز اتصال KOFAVIV الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة نظام الطوارئ الوحيد للاستجابة للعنف الجنسي في هايتي، وبفضل الوصول إلى التدريب على تكنولوجيا المعلومات تمكنت KOFAVIV من بناء قاعدة بيانات للناجيات من العنف الجنسي، فضلاً عن تعقب الحالات، وتحديد الاتجاهات وإيصال الناجيات إلى الخدمات الطبية والقانونية والرعاية النفسية الاجتماعية. وبفضل مشروع للتصوير، صارت هناك كاميرات في أيدي نساء لم يسبق لهن التقاط الصور لأنفسهن من قبل، مما سمح لهن بسرد رواياتهن بطرق مؤثرة. تعلق جوسي فلستين، منسقة برامج KOFAVIV بقولها: "كمجموعة شعبية صغيرة، لا يُفترض أن نصل إلى هذه الأنواع من الأنظمة. أما الآن صارت التكنولوجيا في صلب منظمتنا وهي تسمح لنا بأن نكون أفضل في جميع جوانب عملنا."

المصدر: عرض تقديمي في اجتماع المائدة المستديرة قدمته إميلي جاكوبي، مع مواد إضافية من ديجيتال ديموكراسي (www.digitaldemocracy.org)

الجلسة الثالثة: تعزيز المساءلة حيال المرأة

> من لا صوت لهم من السهل أن يتجاهلهم أولئك الذين لهم صوت. ودون المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار والنقاشات حول أولويات السياسات والخيارات، سيكون مصير القضايا ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للمرأة إما الإهمال أو معالجتها بطريقة دون المستوى الأمثل بحيث لا تراعي وجهات نظر المرأة.
>
> هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ما الذي يتطلبه الأمر لجعل الديمقراطيات أكثر مساءلة حيال المرأة؟ ما هي أكثر الطرق الواعدة لضمان قيام المؤسسات التي تعزز المساواة بين الجنسين في سياساتها بتحقيق ذلك على أرض الواقع؟ كيف يمكن للمجتمع المدني مساءلة الدولة عن التزاماتها تجاه تعزيز المساواة بين الجنسين؟ وأي نظم المساءلة هي الأسهل والأكثر تمكيناً للمرأة؟ استعرضت الدورة الثالثة لاجتماع المائدة المستديرة تعريفات وآليات واستراتيجيات تعزيز مساءلة المؤسسات الديمقراطية حيال المساواة بين الجنسين.

الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة

تناولت نقاشات المشاركين حول السبل المتاحة بالفعل لتعزيز المساءلة حيال المرأة كلاً من آليات المساءلة الأفقية والرأسية. الأولى، كالتصويت وتمثيل وسائل الإعلام لأصوات المواطنين، توفر للمرأة وسيلة لتحديد أولوياتها والتعبير عن مطالبها. وتشمل الثانية البرلمان والمدققين والمحققين في الشكاوى ولجان المساواة بين الجنسين ولجان حقوق الإنسان، وكلها يمكن استخدامها من قبل النساء ودعاة المساواة بين الجنسين لمساءلة الحكومة.

وتم إبراز فرق هام بين المساءلة بشأن المرأة والمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين. فالنساء السياسيات والمنظمات النسائية لا تعزز دائماً المساواة بين الجنسين، وقد تستغل الفرص المتاحة للتأثير على الحكومة لتبني أجندات تُعنى بمصالح أخرى – سواء أكانت الحفاظ على امتيازات فئة معينة أو حزب سياسي ما أو ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين كجزء من خطة دينية محافظة. الصكوك القانونية الدولية مثل الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات الأخرى هي أدوات ثمينة للضغط من أجل المساءلة في مجال حقوق المرأة، ويمكن أن تكون نقطة مرجعية مفيدة في معالجة هذه القضايا. ويمكن استخدام هذه الصكوك على مختلف المستويات، من رصد لجنة سيداو إلى استخدام المواد الرئيسية في الاتفاقية لمساءلة الحكومات وكأساس لتثقيف المرأة بحقوقها في السياقات التي تفشل فيها القوانين المدنية أو العرفية في أخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار (انظر الإطار ٥).

وأكدت العديد من الأمثلة التي أفصح عنها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على أهمية الاستثمار في آليات المساءلة. ففي الرأس الأخضر، على سبيل المثال، وضعت سياسات التعليم ما بعد الاستقلال أسس المساواة المعاصرة بين الجنسين في الحكومة، حيث تنقسم القيادة العليا بالتساوي بين النساء والرجال، وتقود النساء حالياً وزارات الدفاع والعدل والاقتصاد والمالية. وكما هو الحال مع "لعبة الأرقام" في التمثيل السياسي، استلزم تحقيق هذه النتائج أكثر من مجرد إلحاق المزيد من الفتيات بالمدارس: فقد تتطلب التأكد من مساواة الفتيات والفتيان في المعاملة داخل الفصول الدراسية، فأصبح من أهداف نظام التعليم أن يعالج كل التحيزات المباشرة وغير المباشرة بين الجنسين والتخلص من نظام السلطة الأبوية، وضمان أن النساء اللائي يتعرضن للعنف أو التحرش في المؤسسات العامة

يستطعن الوصول إلى العدالة. تجربة أخرى شاركت بها لجنة كينيا لتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة، حيث شملت العناصر الرئيسية لتوسيع نطاق المساءلة بشأن المرأة ليس فقط ضمان أن يكون ثلث أعضاء اللجنة من الإناث، ولكن أيضاً خلق بيئة تسمح بتمكين عضوات اللجنة من التحدث خلال جلسات الاستماع. وعلى النقيض من ذلك، أشار المشاركون أنه في تونس، وعلى الرغم من المستوى العالي نسبياً لتمثيل المرأة في البرلمان الوطني (٢٦,٧ في المائة)، فإن النساء البرلمانيات يجدن صعوبة في لعب دور فعال من الناحية السياسية، وذلك جزئياً بسبب إرث الدكتاتورية الذي أضعف وسائل الإعلام، وكذلك لأن المواقف المتناقضة نحو المساواة بين الجنسين في الثقافة السياسية لا تزال قائمة.

الإطار ٩: المساءلة حيال المرأة: معضلة جنوب أفريقيا

يمكن أن تشكل سياقات الانتقال نقاطاً واعدة لدخول المرأة إلى الحياة السياسية، ولكن يعّد تاريخ جنوب أفريقيا الحديث مثالاً يسترعي الانتباه. فحتى العقد الأخير من القرن العشرين، تميز مجتمع جنوب أفريقيا بنظام الفصل العنصري، الذي قنن عدم المساواة والظلم على أساس العرق في قوانين البلاد. وعندما سقط هذا النظام، لم تشر لجنة الحقيقة والمصالحة التي تكونت إلى قضايا المساواة بين الجنسين، ولكن طلبت المرأة من اللجنة جعل أجندة حقوق المرأة محوريةً في النظام الديمقراطي الجديد. فوضع الدستور الجديد المساواة على أساس العرق – والنوع الاجتماعي – في الصدارة، وشهدت الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ سن قوانين عديدة ووضع سياسات عامة وإقامة مؤسسات حكومية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، مثل لجنة المراقبة المشتركة المعنية بتحسين نوعية الحياة ووضع المرأة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال جنوب أفريقيا على رأس قائمة البلدان الأكثر تفاوتاً في العالم، ولا يزال العنف ضد المرأة منتشراً بشكل استثنائي. هناك العديد من النساء في البرلمان، وهناك لجنة لشؤون النوع الاجتماعي، وهناك دستور تقدمي تدعمه السياسات العامة القوية. فلماذا لا يزال هناك عدم المساواة إذن؟ تتمثل إحدى المشكلات الناشئة في أن إهمال الأسباب الهيكلية الضمنية للصراع يعني أنها ستعاود الظهور إذا لم يتم التعامل معها منذ البداية. ففي جنوب إفريقيا ترتب على فقدان الآلاف من فرص العمل تعزيز ثقافة الذكورة وتقوية مبدأ الرجولية. وفقدت الحركة النسوية صلتها بالحركات النسائية الشعبية. وفي نهاية المطاف، فإن الانتصارات والمكاسب التي صاحبت الإصلاح الدستوري لم تتحقق بالكامل، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الحركات الاجتماعية في جنوب أفريقيا لم تستطع الحفاظ على القوة الدافعة.

المصدر: عرض تقديمي في اجتماع المائدة المستديرة، ياسمين سوكة

وفي جنوب أفريقيا، على الرغم من التشريع الشامل وإضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بالمساواة بين الجنسين في الهيكل الرسمي للحكم، لا يزال انعدام المساواة الهيكلية من المنبع في عهد الفصل العنصري يعيق التقدم نحو التغيير المجتمعي. وتشير تجربة جنوب أفريقيا إلى ضرورة تجاوز تطبيق القوانين والسياسات، مع إكمال جهود الدعوة التشريعية بالعمل مباشرة مع النساء لضمان معرفتهن بحقوقهن واستعدادهن للمطالبة بها بشكل فردي وجماعي.

وهناك الكثير الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به لدعم المرأة وتقوية منظمات المرأة التي تعزز المساواة بين الجنسين والعدالة. وهناك حاجة إلى صلات أقوى بين أولئك الذين يعملون في الدعوة لحقوق المرأة على

المستوى الوطني وعلى المستوى الشعبي، وكذلك بين حركات المرأة والحركات النسوية والنساء البرلمانيات. هذه الاتصالات لا يترتب عليها مجرد مساءلة أولئك الذين يمثلون مصالح المرأة في السياسة، ولكن أيضاً وضع استراتيجيات فعالة لإحداث تغييرات في القوانين والسياسات. فوضع مواثيق المرأة، ودعم المؤتمرات الحزبية للنساء البرلمانيات والسياسيات، والبيانات الرسمية للشبكات بين الأحزاب والناخبين كلها أدوات قيمة ضمن إطار في هذه الجهود.

الإطار ١٠: مواثيق المرأة

مواثيق المرأة وسيلة لتجميع وصياغة احتياجات ومطالب الحركات النسائية الوطنية ودعاة المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تكون أداة مفيدة لإيصال مطالب المرأة والدفاع عن حقوقها.

ومن أجل منح الشرعية والسلطة لصوت نصف السكان، ينبغي الاتفاق على ميثاق بتوافق الآراء من خلال المشاورات الشعبية الوطنية واسعة النطاق. وتنطوي العملية المعتادة لوضع ميثاق للمرأة على إعداد مسودة إطار من خلال لجنة توجيهية تضم عدداً من أصحاب المصلحة الرئيسيين (النساء الأكاديميات والخبراء في مجال المساواة بين الجنسين وقادة الحركة النسائية الشعبية، على سبيل المثال). بعد ذلك يتم توزيع مسودة الإطار على المجموعات النسائية الشعبية للمناقشة قبل عقد ورشة عمل استشارية وطنية ميسرة أو مؤتمر تشارك فيه مجموعة واسعة من ممثلي المرأة الوطنيين، حيث يتم وضع الصيغة النهائية للمسودة قبل انطلاقها الرسمي وتوزيعها على جميع الأحزاب السياسية والتفاوض على المصالح.

تشير الدروس المستفادة إلى الحاجة إلى ضمان ربط المواثيق بالجهود الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، وامتلاكها من قبل دائرة انتخابية واسعة من النساء، فضلاً عن ضرورة كونها غير حزبية وتركيزها بشكل واسع على القضايا الوطنية والسياسات والنظام السياسي.

ومن أمثلة مواثيق المرأة التي وُضعت في سياقات مختلفة للسياسة الانتقالية أو عدم الاستقرار الانتخابي أو العنف الانتخابي ما يلي:

- بيان المرأة في بوتسوانا، ١٩٩٣–٢٠١٠
- ميثاق المرأة للمساواة الفعالة، جنوب أفريقيا، ١٩٩٤
- البيان السياسي للمرأة، الهند، ١٩٩٦ (تم تحديثه في ٢٠٠٩)
- وثيقة حقوق المرأة الأفغانية، ٢٠٠٣
- بيان المرأة في غانا، ٢٠٠٤
- بيان المرأة في كينيا، ٢٠٠٥
- جدول أعمال المرأة المشترك، جنوب السودان، ٢٠٠٩
- الحق في المساواة، أوغندا، ٢٠١٠
- ميثاق المرأة لمراجعة دستور زمبابوي، ٢٠١١

المصدر: بيان هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول مواثيق للمرأة في الانتخابات الانتقالية و/أو عمليات مراجعة الدستور، ٢٠١٢.

قدمت منظمات المجتمع المدني إسهامات حاسمة لتعزيز المساءلة بشأن النساء. ووضعت المنظمات النسائية في أنحاء كثيرة من العالم استراتيجيات لرصد أوجه القصور في الأحكام القانونية أو حماية المرأة، فضلاً عن مساءلة الحكومة عن التنفيذ الفعّال للقوانين التي تسعى لضمان هذا الحكم أو الحماية. في البرازيل، على سبيل المثال، قامت شبكة إقليمية للمنظمات النسائية ومنظمات المرأة بإنشاء مرصد لتتبع تطبيق قانون العنف المنزلي الذي صدر عام ٢٠٠٦، ورصد مراكز الشرطة والمحاكم. وبفضل الاتصال المنتظم بين الشبكة ووزارة المرأة الوطنية أمكن إبراز أوجه القصور، والمساءلة التي تنشدها الأطراف المختلفة المشاركة.[٩]

ونجحت منظمات المجتمع المدني النسائية في استخدام وسائل الإعلام الجديدة استخداماً مبدعاً لمحاسبة منتهكي حقوق المرأة. ففي مصر، تستخدم مبادرة HarassWeb البث المباشر على تويتر لجمع حوادث التحرش الجنسي، وزيادة الوعي بوقوع التحرش الجنسي وتأثيره، وتعبئة المواطنين من أجل التغيير. كذلك تمكنت النساء من استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك والحملات عبر الإنترنت لتوسيع قواعدهن وتحقيق أهدافهن.

الإطار ١١: امسك متحرش: استخدام تويتر للمشاركة العامة للتصدي للتحرش الجنسي في مصر

التحرش الجنسي منتشر في مصر. ورداً على ذلك، قرر النشطاء المصريون رسم خريطة إعلامية رقمية للتحرش الجنسي، كوسيلة للفت انتباه الرأي العام إلى المشكلة وبدء النقاش على الساحة السياسية الرسمية حول تأثير ذلك على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة. وطُلب من النساء إرسال رسائل نصية قصيرة لتسجيل حوادث التحرش، تم استخدامها لوضع خريطة تحرش للقاهرة. وتوفر الخريطة شرحاً مصوراً عاماً لتجارب المرأة، مع بث مباشر على تويتر حيث يمكن للنساء تبادل قصص التحرش. وقد انضم العديد من الرجال إلى النقاش، داعين غيرهم من الرجال إلى إنهاء التحرش بالمرأة. لذلك، ومن خلال استخدام هذه الأدوات الإعلامية الجديدة، تمكن النشطاء المصريون من إصدار دعوة قوية للمساءلة واتخاذ الإجراءات لإنهاء التحرش الجنسي للمرأة. ويتم استخدام تقنية مشابهة في الهند لرسم خريطة للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

المصادر: http://harassmap.org/ و http://www.maps4aid.com/

> الديمقراطية مشروع مستمر. وهي لا تبلغ الكمال أبداً. وإنما تتطلب يقظة مستمرة.
>
> آن ماري جوتز، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

في جوهره، يعني تعزيز المساءلة تجاه المرأة الاستثمار في الضوابط والموازين التي تجعل الحكم الديمقراطي يعمل لمصلحة الجميع – عن طريق إنشاء وسائل إعلام أقوى وأكثر عدلا وديمقراطية، وتعزيز الصلات بين النواب السياسيين ودوائرهم الانتخابية، وضمان فهم المواطنين والمشرعين والمسؤولين العامين لقوانين البلاد، وتشجيع إنشاء مجتمع مدني قوي نابض بالحياة يمكن أن يلعب دوراً في تشجيع الحكومات للوفاء بالتزاماتها. ويمكن للوسائل الأخرى أيضاً أن تلعب دوراً في توسيع نطاق هذه المساءلة. وتوفر اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها ومواثيقها خرائط طريق حيوية للبلدان التي تمر بالتحول الديمقراطي، ويمكنها سد الفجوات للنشطاء العاملين على الدفاع عن حقوق المرأة في السياقات المعاكسة. كذلك تُعد مواثيق المرأة وبيانات الناخبين أيضاً آليات قيمة للإبقاء على المساواة بين الجنسين على جدول أعمال المناظرات الانتخابية، ومحاسبة الحكومات والأحزاب والسياسيين على التزاماتهم. وأخيرا، يعني

٩ سيسيليا ساردنبرغ، "رصد تطبيق قانون العنف المنزلي البرازيلي،" ورقة سياسات المسار ٢٠١١.
See also http://www.observatoriodegenero.gov.br/menu/areas-tematicas/violencia.

الاستنتاجات والتوصيات

أكد اجتماع المائدة المستديرة على التزام الأمم المتحدة بضمان أن تكون المساعدة الديمقراطية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وشدد على قيمة المبادرات والآليات المؤسسية التي تهدف إلى تعميق المساواة بين الجنسين في الديمقراطيات الراسخة والناشئة. وأبرزت المناقشات كلاً من النجاحات والتحديات، وشددت كلها على أن المساواة بين الجنسين محورية للديمقراطية وبناء السلام وحقوق الإنسان.

مسؤوليتنا ضمان مراعاة المساعدة الديمقراطية لمنظور النوع الاجتماعي. فدعونا نبذل قصارى جهدنا لتعزيز المشاركة الديمقراطية للمرأة – ولضمان مساءلة الديمقراطيات عن المرأة.

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون

تمثل مشاركة المرأة عنصراً أساسياً للديمقراطية، كما أن طبيعة ودرجة مشاركة المرأة هي مؤشر أساسي على جودة ثقافة الديمقراطية. وعلى الرغم من بعض التقدم في العقدين الماضيين، لا يزال شغل المرأة للمناصب بالتعيين والانتخاب منخفضاً، ولا يزال التقدم غير متساوٍ في مختلف أنحاء العالم. ولذلك لابد من القيام بالمزيد، في البلدان النامية والمتقدمة، لتحسين الوضع.

وفي ضوء تاريخ التمييز والإقصاء السياسي الذي تواجهه النساء في جميع أنحاء العالم، لا تزال هناك حاجة إلى التدابير الخاصة المؤقتة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي وقد يُطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستمرار في تطبيق هذه التدابير إذا أرادت أن تستمر على الدرب نحو التكافؤ في المناصب السياسية. ومع ذلك، وكما لاحظ عدد من المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة، فالتدابير الخاصة المؤقتة وحدها ليست كافية لتحقيق ثقافة سياسية ومجموعة من المؤسسات الديمقراطية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتستجيب لمطالب المرأة بشكل فعّال. وحتى لو دفعت التدابير الخاصة النساء لتولي المناصب العامة، قلا تزال المرأة بحاجة إلى فرص للتدريب السياسي والتوجيه، وهياكل حزبية تمتاز بالتقبل والتعاون، ودوائر انتخابية قوية وصلات قوية بالمنظمات والحركات النسائية من أجل أن تكون فعالة سياسياً.

موضوع آخر تخلل اجتماع المائدة المستديرة هو الدور الحيوي لحركات المرأة في تعميق الديمقراطية، ومساءلة الدولة عن المساواة بين الجنسين وضمان ترجمة القوانين والسياسات في مجال حقوق المرأة إلى تغييرات حقيقية في حياة المرأة. وفي البلدان ذات الحركات النسائية الضعيفة، يكون نطاق تعميق الديمقراطية محدوداً، ولكن هناك الكثير الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به لدعم المشاركة السياسية للمرأة

تعزيز المساءلة تعزيز القدرات في جميع أنحاء النظام السياسي: أي تدريب المسؤولين على احترام صوت امرأة والاستماع له والبحث عنه (لا سيما في سياقات ما بعد الصراع)، وضمان تمثيل المرأة في المحافل المؤسسية الرئيسية، وضمان تزويد المرأة بالمهارات والمعارف كي تستفيد من المجالات السياسية التي يُطلب منها المشاركة فيها أو التي تُدعى إليها.

وقوة تنظيم المرأة في المجتمع المدني. وقد أدت التغيرات في هيكل المعونة إلى انخفاض في الدعم المالي للمنظمات النسائية. ولكن في السنوات القليلة الماضية، ناضلت المنظمات النسائية في البلدان ذاتها التي تمر بمرحلة انتقالية – والتي هي في أشد الحاجة إلى حركة نسائية حية ومحددة ومنظمة – كي تصل إلى الدعم المؤسسي على المدى الطويل. وتُظهر الأبحاث التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١١، أن الصناديق الإئتمانية المتعددة المانحين خصصت في المتوسط ٧,١ في المائة فقط من ميزانياتها للبرامج المصممة خصيصاً لصالح المرأة. وفي حين أن ذلك يمثل زيادة عن المعدل البالغ ٥,٧ في المائة عام ٢٠١٠، فهو لا يزال يشكل تخصيصاً ضعيفاً إلى حد ما.[١٠] ولأن الحركات النسائية مجبرة على منافسة بعضها البعض من أجل الحصول على الأموال المخصصة للتنمية، فقد أصبحت واهنة ومفتتة، وفي كثير من الحالات قلت قدرتها على تحفيز المشاركة السياسية للمرأة. وأكدت مناقشات اجتماع المائدة المستديرة على قيمة وأهمية تمويل المنظمات النسائية باعتبارها العامل الأهم في قيادة التغيير الإيجابي بالنسبة للمرأة.

ويُعد التمويل مسألة هامة ليس فقط لدعم منظمات المجتمع المدني للمرأة ولكن أيضاً بالنسبة للمرأة في الحياة السياسية. وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد للنساء السياسيات لإطلاق الحملات، وللمبادرات التي تتعاون مع النساء في الحياة السياسية لبناء الدوائر الانتخابية والقدرات، والتي تضمن وجود هياكل لدعم البرامج المشتركة بين الأحزاب والتي تخلق صلات أقوى بين النواب السياسيين والمنظمات والحركات النسائية. علاوة على الموارد المالية، تحتاج المرأة في السياسة إلى الموارد البشرية، من حيث موظفي الحملات والشبكات الاجتماعية القوية التي يمكنها الاعتماد عليها للحصول على الدعم، وشراكات مع المرشدين والمناصرين من الذكور والحلفاء داخل الأحزاب. ويُعد الإعلام مورداً بالغ الأهمية للنساء السياسيات والمجتمع المدني للمرأة ودعاة المساواة بين الجنسين. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لإعلاء أصواتهن في وسائل الإعلام وبناء قدرات للمرأة للمشاركة في وسائل الإعلام، سواء التقليدية والناشئة. فالإعلام قناة حيوية لأصوات النساء، إذ يوفر لهن وسيلة للمطالبة بالمساءلة ووضع إطار للمطالبات، وتبادل الخبرات ورسم الاستراتيجيات من أجل التغيير. وتتيح شبكات التواصل الاجتماعية وتكنولوجيا الاتصالات الرقمية للمرأة آفاقاً جديدة للمشاركة السياسية. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق وعد وسائل الإعلام الجديدة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويُعتبر الدعم الكبير أمراً ضرورياً إذا أرادت المرأة أن تكون قادرة على "رفض التكنولوجيا": واستغلال فرص الاتصال الجديدة لتعميق الديمقراطية ومساءلة الحكومات.

> يغير الاتصال من المشهد العام للتعبئة السياسية، بسبب الأدوات الجديدة التي تتيحها وسائل الإعلام الاجتماعية، وكذلك بفضل خلق فضاء عام أقل وساطة. غير أن الاتصال يترتب عليه أيضاً الضعف. ويمكن للأمم المتحدة أن تفهم وتبني القدرات في هذه الساحة الجديدة للتعبئة.
>
> ماسيمو توماسولي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

التوصيات

انبثقت عن اجتماع المائدة المستديرة تسع توصيات رئيسية لدور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين:

١. الاستمرار في استخدام التدابير الخاصة المؤقتة (مثل نظام الحصص)، عند الاقتضاء، لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، مع إدراك أن نظام الحصص في ذاته ليس كافياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولكي يكون فعالاً، يحتاج نظام الحصص

١٠ http://www.unwomen.org/wp-content/uploads/2012/10/05A-Planning-and-Financing.pdf

والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى إلى الاقتران بالدعم للقيادة والأصوات النسائية بغرض تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك محاسبة المسؤولين المنتخبين حيال التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. وينبغي للتدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في السلطة أن تصاحبها تدابير لكل من أصحاب المناصب من الرجال والنساء كي يدركوا التزاماتهم بتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢. من أجل بناء القيادة السياسية النسائية، ينبغي الاستثمار في التدريب السياسي والإرشاد للنساء في المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وزيادة الدعم والتمويل لدعم منظمات المرأة والحركات النسائية لتمكين المرأة من بناء الوعي السياسي، وتطوير مهارات التنظيم العملية، وبناء الدوائر الانتخابية الشعبية.

٣. تعزيز دعم بناء القدرات للنساء المنتخبات حيث سيؤدي ذلك إلى تمكينهن كي يحظين بتأثير أكبر على عمليات صنع القرار. ومن الضروري أيضاً العمل مع الرجال والنساء في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك في السياسة، لتحويل المواقف والتصورات والعمل نحو مزيد من المساواة بين الجنسين.

٤. وضع مؤشرات أفضل لقياس محاولات تعميق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الديمقراطية على نحو أكثر جدوى، بما في ذلك تلك التي تقيس فعالية دعم الحركات والمنظمات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتوفير منبر لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٥. مقاومة الصور النمطية للجنسين، والعمل على خلق ثقافة عدم التسامح مع كلا من التحيز المباشر وغير المباشر لأحد الجنسين داخل الأحزاب السياسية والثقافة السياسية على نطاق أوسع، والتأكد من أن النساء السياسيات اللائي يتعرضن للمضايقة والعنف يمكنهن الوصول إلى العدالة.

٦. العمل مع التيار الرئيسي ووسائل الإعلام الجديدة للتأكد من تمثيل النساء تمثيلاً عادلاً. زيادة وصول النساء إلى تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة لأنها يحتمل أن تشكل منابر شاملة ومبتكرة لتشكيل النقاش العام وتعميق الديمقراطية.

٧. تعزيز المساءلة الشاملة للمؤسسات الديمقراطية إزاء المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال تحسين الشفافية والمساءلة للمؤسسات العامة والمسؤولين بشأن التزاماتهم بالمساواة بين الجنسين. التأكد من أن النساء يعرفن حقوقهن وأنهن على بينة من القوانين التي تحميهن، وأن باستطاعتهن الوصول إلى قنوات فعالة للمطالبة بالمساءلة وبحقوقهن سواء على المستوى الفردي والجماعي.

٨. التأكد من أن المساعدة الديمقراطية – لا سيما في المراحل الانتقالية بعد انتهاء الصراع – تراعي منظور النوع الاجتماعي، وضمان الإنصات إلى أصوات النساء والالتفات إليها على طاولة المفاوضات. التأكد من توافر مثل هذه المساعدة ليس فقط أثناء الانتخابات، ولكن بوصفها مورداً جارياً للديمقراطيات الناشئة والراسخة التي تسعى إلى سد الفجوة بين النظرية والممارسة في التزامهم بالمساواة بين الجنسين.

٩. إدراك أن قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة قد تعتمد على قدرتهن على التمتع بالاستقلالية في جوانب أخرى من حياتهن، وعلى الحاجة إلى معالجة القيود التي تفرضها التزامات المرأة بوصفهن مقدمات الرعاية على مشاركتهن السياسية.

وفيما يلي المزيد من الاستنتاجات والتوصيات الأكثر تفصيلاً حول السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً داعماً في تعزيز الروابط بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين عن طريق توفير المساعدة التقنية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي:

التعامل مع الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة والهيئات الحكومية

كشف أعضاء الجلسات والمشاركون عن الاستراتيجيات والأولويات التالية لتقوية الالتزام بالمساواة بين الجنسين في الأحزاب والنظم السياسية:

- عند تقديم المساعدة التقنية، اتبع أفضل الممارسات (أي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وغيرها) حول تعزيز التزامات الأحزاب السياسية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة: قيّم عملية اختيار المرشحين، أقم مجموعات تركيز ومقابلات مع أعضاء الأحزاب السياسية عن قضايا المرأة، حدد النساء الموهوبات وقدمهن إلى قيادة الحزب؛ أقم علاقة قوية مع قيادات الأحزاب السياسية من الرجال واشرح مبررات مشاركة المرأة، ووثق التحديات وقصص النجاح وشاركها مع الآخرين.
- انتبه للسياق والتاريخ عند إدخال التدابير الخاصة المؤقتة مثل نظام الحصص وأنظمة المقاعد المحجوزة – لا تعتمد على نهج واحد يناسب الجميع.
- شجّع الأحزاب السياسية على تقوية اللائحة الداخلية والقوانين من منظور النوع الاجتماعي، وأدرج صياغة للمساواة بين الجنسين في برامجها؛ حدد أهدافاً لمشاركة المرأة في اتفاقياتها، واعتمد نظام الحصص الطوعية الداخلية في غياب الحصص القانونية، واضمن وصول المرشحات النساء إلى التمويل والموارد الداعمة الأخرى خلال حملاتهن الانتخابية.
- يتعين إيلاء الأولوية للتوصيتين العامتين ٢٣ و٢٥ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو).
- قم بإجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين زيادة مشاركة المرأة في المناصب السياسية وزيادة الالتزام العام بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال القوانين والسياسات التقدمية.
- واصل دعم المشاورات في البلاد بين منظمات المجتمع المدني النسائية والقادة السياسيين لوضع مواثيق المرأة والميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تأكد التزام عمليات الرقابة القضائية والبرلمانية ومؤسسات التدقيق العام بإجراءات ومعايير صُممت لرصد انتهاكات حقوق المرأة وتمكين المرأة من المطالبة بالتحقيقات والمراجعات.
- تأكد من أن التمييز بين الجنسين تتم معالجته في نظام التعليم العام.

تعزيز الأصوات والقيادة والمشاركة النسائية

علاوة على التأكيد على الدور الرئيسي لحركات المرأة في تعزيز التزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين، قدّم أعضاء اجتماع المائدة المستديرة والمشاركون فيه أيضاً استراتيجيات لإشراك المرأة بوصفهن سياسيات ومواطنات وناخبات ومستهلكات لوسائل الإعلام:

- معالجة العقبات التي تواجهها المرأة عند المشاركة في العملية الانتخابية وقدرتها على ممارسة خيار حقيقي في الانتخابات.
- زيادة محو الأمية السياسية للمرأة كمواطنات وناخبات: وزيادة معرفتهن بالقوانين والسياسات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
- خلق مساحات للمرأة للتعبير عن تفضيلاتهن في السياسات – داخل وخارج الأحزاب السياسية.
- زيادة محو الأمية الإعلامية للمرأة وتمكينها من المطالبة بالتمثيل العادل للجنسين بوصفهن مستهلكات لوسائل الإعلام، والتصدي لغياب صوت المرأة عن طريق الإصلاحات التنظيمية في وسائل الإعلام (النظر في وضع قواعد السلوك لوسائل الإعلام بحيث تتناول شؤون النوع الاجتماعي).

- تحديد أبرز المناصرين من الذكور ودعم مشاركتهم في بناء شبكات للسياسة للمساواة بين الجنسين وشراكات الدعوة.
- التأكد من أن منظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة والملتزمة بالعدالة بين الجنسين يمكنها الحصول على التمويل ولديها مساحات للسياسة الإستراتيجية.
- تشجيع النساء السياسيات على استخدام الموارد مثل iKNOW Politics لتبادل المعرفة والاستراتيجيات.
- بناء محو الأمية التكنولوجية للمرأة والوصول إلى أدوات الإعلام والاتصال الجديدة والسعي إلى لإزالة العقبات التي تحول دون ظهورها على القنوات التلفزيونية الرئيسية.
- الاستثمار في تنمية المهارات القيادية وتوجيهها، وخاصة بالنسبة للنساء الشابات، والسعي لجعل السياسة ساحة يمكن الوصول إليها من قبل النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء في المناطق الريفية، اللائي يعانين من قلة التمثيل بسبب ارتفاع تكلفة الحملات.
- ضمان أن يكون للمرأة تمثيل متساوٍ في الإدارة العامة وضمان أن تدابير الدعوة تشمل أيضاً تعزيز وجود المرأة في مناصب السلطة التنفيذية والتعيينات القضائية.
- تشجيع جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في جميع المجالات ذات الصلة في العملية السياسية والانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين وحجم إقبال الناخبين والترشيح، فضلاً عن المرشحين الناجحين للوظائف بالانتخاب والتعيين.

دعم عمليات بناء السلام وما بعد الصراع وإعادة الإعمار

يُعد كل من التحولات إلى الديمقراطية وعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع من الأوقات الحرجة لضمان اكتساب الالتزام بالمساواة بين الجنسين الطابع المؤسسي.

قدّم أعضاء اجتماع المائدة المستديرة والمشاركون فيه التوصيات التالية:

- التعامل مع المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفاً واضحاً محورياً لبناء الديمقراطية.
- التأكد من أن المرأة تؤدي دوراً قيادياً في تصميم نظم وسياسات وخدمات جديدة للحكم.
- بناء الالتزام والمساءلة حيال المساواة بين الجنسين بالتزامن مع، وليس بعد، إنشاء المؤسسات الديمقراطية وخطط التنمية.
- التأكد من أن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في سياقات الصراع أو الأزمة تتم معالجتها بصورة مجدية في أعمال لجان التحقيق أو لجان الحقيقة والمصالحة، وفي تشريعات العدالة الانتقالية.

السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

التعليقات الافتتاحية: السيد فيدار هيلسين، الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (يساراً)، السيدة هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الوسط يساراً)، السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة (الوسط يميناً)، الانسة ميشيل باشيليه، الرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (يميناً)

السيد فيدار هيلجيسن، الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المقدمة: السيد أوسكار فرينانديز تارانكو، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة

السيدة ميشيل باشيليه، الرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدة هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخلفية: البروفيسور مالا هتون، رئيس المعهد الدولي لبحوث النوع الاجتماعي

اللجنة ١: د. درود داليروب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوكهولم، السويد (يساراً)، السيدة شاري برين، نائب رئيس المعهد الوطني الديمقراطي، الولايات المتحدة الأمريكية (الوسط يساراً)، د. جوي إيزيلو، رئيس جمعية المعونة النسائية، نيجيريا (الوسط يميناً)، السيدة راندي ديفيز، مدير الممارسات، فريق شؤون النوع الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة راندي ديفيز، مدير الممارسات، فريق شؤون النوع الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. درود داليروب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوكهولم،السويد

السيدة شاري برين، نائب رئيس المعهد الوطني الديمقراطي، الولايات المتحدة الأمريكية

د. جوي إيزيلو، رئيس جمعية المعونة النسائية، نيجيريا

اللجنة ٢: السيدة إميلي جاكوبي، الرئيس التنفيذي للديمقراطية الرقمية، الولايات المتحدة (يساراً)، السيدة كولين لو مورنا، الرئيس التنفيذي لجندر لينكس، جنوب أفريقيا (الوسط يساراً)، السيدة شولي غوش، مذيع إخباري أول، الجزيرة الإنجليزية، قطر (الوسط)، السيدة بات ميتشل، الرئيس والمدير التنفيذي لمركز بالي للإعلام، الولايات المتحدة الأمريكية (الوسط يميناً)، د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدي الأمم المتحدة (اليمين)

د. ماسيمو توماسولي، المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدي الأمم المتحدة

السيدة بات ميتشل، الرئيس والمدير التنفيذي لمركز بالي للإعلام، الولايات المتحدة الأمريكية (الوسط يميناً)

السيدة إميلي جاكوبي، الرئيس التنفيذي للديمقراطية الرقمية، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كولين لومورنا، الرئيس التنفيذي لجندر لينكس، جنوب أفريقيا

السيدة شولي غوش، مذيعة إخبارية أولي، الجزيرة الإنجليزية

اللجنة ٣: السيدة ياسمين سوكة، مدير، مؤسسة حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا (يساراً)، السيد فينسينت وارين، رئيس مركز الحقوق الدستورية، الولايات المتحدة الأمريكية (الوسط يساراً)، البروفيسور مالا هتون، رئيس المعهد العالمي للبحوث الجنسانية (الوسط يميناً)، د. سكينة بو راوي مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، تونس (يميناً)

د. آن ماري غوتز، كبير مستشاري مجموعة السلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدة ياسمين سوكة، مؤسسة حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا

مشارك: السيدة رامبيدزاي كانداواسفيكا نوندو، مسؤول برنامج أقدم، الديمقراطية والنوع الاجتماعي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

السيد فينسينت وارين، رئيس مركز الحقوق الدستورية، الولايات المتحدة الأمريكية

د. سكينة بوراوي مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، تونس

الملاحق

الملحق ا
مذكرة المفاهيم وجدول الأعمال المشروح لاجتماع المائدة المستديرة الدولي حول "الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة"
نيويورك، ٤ مايو/أيار ٢٠١١

مذكرة مفاهيمية

مقدمة

منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، بدأ عدد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في الارتفاع، وانتقلت النظم السياسية في أنحاء أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا إلى نماذج الديمقراطية. وقد جلبت الديمقراطية فوائد للمواطنين من حيث تطبيق حقوق الإنسان الأساسية وحماية سيادة القانون من خلال زيادة الشمولية والمشاركة والتمثيل والمساءلة والشفافية. وفي حين أنه كثيراً ما يُقال إن الديمقراطية تستفيد من المشاركة السياسية للمرأة، يجب علينا أن ندرك العكس: أن المساواة بين الجنسين تزدهر حيثما كانت هناك مؤسسات وعمليات ديمقراطية. وقد عادت النظم الديمقراطية بالنفع على المواطنات على وجه الخصوص من خلال فتح ساحات عامة لمناقشة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: فكلما كانت الديمقراطية "أعمق"، كان من الأسهل على المرأة إدراك حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. والاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي من جانب المؤسسات الديمقراطية تشير إلى مدى إتاحتها لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في التمتع بالفوائد المتوقعة. أحد الأمثلة الأساسية على ذلك يتمثل في فرصة الترشح للمناصب المنتخبة ديمقراطياً.

يتم تعزيز المبادئ والمثل الديمقراطية باستمرار من خلال الصكوك والقواعد والمعايير الدولية، إلا أن تنفيذها لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في جميع أنحاء العالم. ولا تزال فوائد الديمقراطية موزعة بشكل غير متساوٍ، بحسب الطبقة والعرق والنوع الاجتماعي والأصل واختلالات القوة الإقليمية. ونظراً لهذا التوزيع غير المتساوي، لا يمكن لمُثُل الديمقراطية والعدالة والشمولية أن تتحقق دون القوانين والسياسات والتدابير والممارسات التي تعالج أوجه عدم المساواة في علاقات القوة بين النساء والرجال. وتشمل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى فوائد الديمقراطية التحيز للذكور وللنخبة في قيادة الأحزاب السياسية، وارتفاع تكاليف الترشح للمناصب العامة التي تستبعد المرشحين من غير النخب بشكل عام، ومن النساء على وجه الخصوص؛ القصور في مشاركة مؤسسات المساءلة الديمقراطية في النهوض بحقوق المرأة، والمواقف والممارسات التقليدية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وقلة اهتمام وسائل الإعلام بسياسة حقوق المرأة، وضعف الدائرة الانتخابية/المجتمع المدني المعني بالمساواة ين الجنسين وتخاذله في المطالبة بالمساءلة عن المساواة بين الجنسين. الآليات الدولية – مثل اتفاقية سيداو ومنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ – تدعم التغييرات الهيكلية التي من شأنها أن تساعد المرأة في التغلب على العقبات سابقة الذكر مثل التدابير الخاصة المؤقتة للتمثيل السياسي.

وتقر المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة حول الديمقراطية بأن "فوائد المشاركة الديمقراطية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لكثير من النساء". وقبل ذلك، وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجدداً "أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها بحرية لتحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[١١] كما خلصت الدول الأعضاء في القمة إلى أن "الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور يعتمد الواحد منها على الآخر ويعززه".[١٢] وفي نهاية المطاف، يمثل هذا البيان من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوة في اتجاه

١١ A/RES/60/1، الفقرة ١٣٥
١٢ A/RES/60/1، الفقرة ١٣٥

الاعتراف بأن الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين كلها مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وفي الوقت نفسه، بات هناك اعتراف واضح في العديد من الدوائر بأنه على الرغم من هذا الإقرار المتزايد، لا تزال تواجه المرأة عقبات خطيرة في المشاركة في المؤسسات الديمقراطية وصياغتها وأنه أحياناً تظهر الحاجة إلى تدابير خاصة لضمان مشاركة المرأة الفعالة في المنافسة السياسية الديمقراطية، وعملية اتخاذ القرار العام. وحددت الرئيسة السيدة إلين جونسون سيرليف هذا التحدي بشكل مباشر للغاية في بيان عام ٢٠٠٨ أمام مؤتمر تقدُّم نساء العالم:

> ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "أن إرادة الشعب ستكون أساس سلطة الحكومة" (المادة ٢١ (٣)). ونصف الشعب، بل وأكثر من النصف، من النساء. ولكن ولفترة طويلة جداً، لم يُلتفت لإرادة المرأة ولا لصوتها ولا لمصالحها وأولوياتها واحتياجاتها، ولم تسهم في تحديد من يحكم، أو توجيه أسلوب الحكم، ولا أهدافه. ولأن المرأة غالباً ما تكون من بين الفئات الأضعف من المواطنين، التي تمتلك أقل قدر من الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبناء السلطة السياسية، تنشأ الحاجة في كثير من الأحيان إلى طلب أصواتهن وإعلائها.

سيكون اجتماع المائدة المستديرة حول الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، المقرر عقده في مايو/أيار عام ٢٠١١ في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، بمثابة منتدى لجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومناقشة العلاقة بين المساواة بين الجنسين والديمقراطية. وسيتطرق جزء من النقاش إلى أداء الأمم المتحدة (النجاحات والدروس المستفادة والعقبات والتحديات) في تنفيذ عملية بناء الديمقراطية المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي ولصياغة المدخلات المشتركة حول موضوع استخدام جهود الدعوة في إطار هياكل الأمم المتحدة لرسم السياسات.

الأهداف والمحصلات

تمثل الهدف الرئيسي من اجتماع المائدة المستديرة في مناقشة علاقة التعزيز بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، ودعم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماع في برامج المساعدة الديمقراطية لوكالات الأمم المتحدة.

وتشمل الأهداف المحددة:

- تعزيز فهم نقطة الالتقاء بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- استكشاف الممارسات الجيدة للتدابير الهادفة والمتكاملة لتعزيز الاستجابة للنوع الاجتماعي في وضع برامج المساعدة الديمقراطية.

النتائج المتوقعة لاجتماع المائدة المستديرة هي:

١. تقرير يضم الدروس المستفادة والتحديات والعقبات التي تواجه وضع برامج المساعدة الديمقراطية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.
٢. المدخلات المشتركة لتغذية عملية وضع السياسات من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المساعدة الديمقراطية بالأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين والديمقراطية.

جدول الأعمال
اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديمقراطية والمساواة بين الجنسين
٤ مايو/أيار ٢٠١١

قاعة الاجتماعات ٦ (صباحاً)، قاعة الاجتماعات أ (عصراً)، NLB، مقر الأمم المتحدة

٠٨:٣٠ التسجيل والإفطار

٠٩:٢٥ مقدمة
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أوسكار فرناندیز تارانكو

٠٩:٣٠ الترحيب
الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون

٠٩:٤٥ ملاحظات افتتاحية
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة هيلين كلارك
المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ميشيل باشليه
الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات السيد فيدار هيلجيسن

١٠:١٥ نظرة عامة
البروفيسور مالا هتون، رئيس المعهد العالمي لبحوث النوع الاجتماعي
النوع الاجتماعي والديمقراطية – قضايا حرجة

١٠:٤٠ استراحة قهوة

١١:٠٠ – ١٢:٣٠ الجلسة ١: المشاركة السياسية والتمثيل والمساواة بين الجنسين
تتناول هذه الجلسة الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي من قبل الأحزاب السياسية، وتأثير الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى على زيادة تمثيل المرأة في الديمقراطية، ومشكلات الوصول إلى تمويل الحملات، والاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي من قبل هيئات إدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية.

المنسق: السيدة راندي ديفيز، مدير الممارسات، فريق شؤون النوع الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أعضاء الجلسة: الدكتور درود داليروب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم، السويد

السيدة شاري بريان، نائب الرئيس، المعهد الديمقراطي الوطني، الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور جوي إزيلو، جمعية مساعدات المرأة، نيجيريا

١٢:٣٠ – ١٣:٣٠ الغداء
الانتقال إلى قاعة الاجتماعات أ، الطابق الثاني، NLB

١٣:٣٠ – ١٥:٠٠ الجلسة ٢: تأثير وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية الجديدة على المشاركة النسائية في العمليات الديمقراطية
تتناول هذه الجلسة تأثير تناول الإعلام للمرأة على دخول المرأة في الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة وقبولها وأدائها فيه. كيف يمكن للإعلام التأثير على وضع جداول الأعمال السياسية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وعلى تأطير القضايا؟

المنسق: الدكتور ماسيمو توماسولي، الممثل الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لدى الأمم المتحدة

أعضاء الجلسة: السيدة بات ميتشل، الرئيس والرئيس التنفيذي، مركز بالي للإعلام، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة إميلي جاكوبي، المدير التنفيذي، ديجيتال ديموكراسي، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كولين لوي – مورنا، المدير التنفيذي، جندر لينكس، جنوب أفريقيا

السيدة شولي غوش، كبير مذيعي الأخبار، قناة الجزيرة الإنجليزية، قطر

١٥:٠٠ استراحة قهوة

٠٣:١٥ – ٠٤:٤٥ الجلسة ٣: نظم المساءلة والديمقراطية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

تتناول هذه الجلسة الطرق التي يمكن عن طريقها لنظم المساءلة أن تعكس شواغل المرأة على نحو أفضل، سواء من خلال الإصلاحات في أنظمة المساءلة الرسمية (الآليات القضائية وغيرها من آليات الرقابة الوطنية، الحق الدستوري في الحصول علي المعلومات) والآليات التي أنشأها المجتمع المدني (بطاقات تقييم المواطنين، والتدقيق العام). كما سيتم اكتشاف الصلة بين تعميق النظم الديمقراطية وجهود ضمان نهوض هذه النظم بحقوق المرأة.

المنسق: الدكتورة آن ماري جويتز، كبير المستشارين، مجموعة السلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

أعضاء الجلسة: الدكتور سكينة بوراوي، مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس

السيدة ياسمين سوكة، مؤسسة حقوق الإنسان، جنوب أفريقيا

السيد فنسنت وارين، مدير مركز الحقوق الدستورية، الولايات المتحدة الأمريكية

١٦:٤٥ – ١٧:٣٠ الخلاصة والختام

السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية

السيدة راندي ديفيز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. ماسيمو توماسولي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

د. آن ماري جويتز، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الملحق ٢

مقدمة يلقيها السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

الأمين العام، السيدة كلارك، السيدة باشليه، السيد هيلجيسن، السيدات والسادة

يشرفني أن أرحب بكم – نيابةً عن إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات – إلى اجتماع المائدة المستديرة اليوم حول الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

تأتي مناقشات اليوم في التوقيت الأنسب: فنحن نشهد حالياً حشداً هائلاً للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يطلق عليه الناس في المنطقة اسم "الربيع العربي".

في مصر وتونس ومختلف أنحاء المنطقة، خرجت النساء إلى جانب الرجال، مطالبين بمكانهن في صنع التغيير.

إنها دعوة للحرية وللاحترام الكامل لحقوق الإنسان. دعوة للفرص الاقتصادية والرخاء. وهي دعوة للمشاركة وللتعبير عن الرأي في مستقبلكم.

سيستلزم الأمر عملاً شاقاً وبذل جهود متضافرة لتحويل تطلعات وأحلام الرجال والنساء الشجعان الذين قاتلوا من أجل التغيير إلى حكم ديمقراطي مستدام وشامل.

يرغب مواطنو المنطقة في تولي زمام مصيرهم. لكنهم بحاجة أيضاً إلى مساعدتنا إن تراءى لهم أنها ستكون مفيدة. ومن واجبنا أن ننصت إليهم، لا أن نفرض عليهم "أفضل الممارسات" من وجهة نظرنا.

دعمت الأمم المتحدة العديد من التحولات الديمقراطية

الناجحة على مر السنين. ونحن على استعداد لتقديم خبراتنا وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

يتعين على التحول الديمقراطي الشامل معالجة الحقوق والحريات الأساسية والمشاركة السياسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والثلاثة ضرورية للحكم الرشيد.

عندما تشارك المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية، يُعد ذلك مقياساً للديمقراطية الحقيقية – حيث تُمارس السلطة المخولة من قبل الشعب من جانب كل من الرجال والنساء على حد سواء.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز اثنين من مجالات عمل إدارة الشؤون السياسية المتصلة بالحكم الديمقراطي ذات الصلة بمناقشات اليوم:

الأول، عملنا في مجال الرصد والتحليل السياسي. المرحلة الأولى من مشاركة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بأزمات تمهد الطريق لجميع الإجراءات اللاحقة، أي التقييم السياسي والمؤسسي السليم والشامل لوضع نُهُج ملائمة لمساعدة الدول الأعضاء المعنية. كما أنها أيضاً مرحلة بالغة الأهمية للتنسيق الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة. لهذا السبب فإن تحليل إدارة الشؤون السياسية ودعمها للأمين العام في هذا الصدد بالغ الأهمية. ولذلك يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لمراعاة الفوارق بين الجنسين في هذا العمل وتعزيزها.

الثاني، عمل إدارة الشؤون السياسية المتصل بالانتخابات: في السنوات الخمس والعشرين الماضية، ساعدت الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء فيها على إجراء الانتخابات. وهي تتبع ممارسة دائمة تتمثل في دعم التدابير الرامية إلى تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة والرجل على قدم المساواة في الانتخابات، وفي السياسة على نطاق أوسع.

لقد نجحنا على مدى السنوات في الدفاع عن مسألة استخدام تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجال والنساء. و غالباً ما تضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، نظام الحصص. ونحن ندعو بانتظام إلى التوظيف المستهدف للمرأة في اللجان الانتخابية وإداراتها، والإجراءات الانتخابية التي تراعي الفروق بين الجنسين والترتيبات الأمنية؛ والبرامج والموارد الخاصة للمرشحات – والقائمة تطول.

ولكن يأتي النجاح على خلفية عامة من عدم المساواة المستمرة، ويجب على الأمم المتحدة أن تظل تعترف بهذا التحدي وتتصدى له. يجب أن يكون واضحاً لنا أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الظروف. وكما تقول اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، يتوقف اختيار "تدبير" معين – أو تدابير في الواقع – على السياق الفردي، وعلى الهدف المحدد الذي يسعى إلى تحقيقه. فنظام الحصص قد يكون ممارسة جيدة في ظرف ما ولكنه قد لا يصلح لغيره.

تمر المساعدة الديمقراطية بمرحلة مزدهرة. ولدينا مسؤولية لمساعدة أولئك الذين يطلبون دعمنا. وعند القيام بذلك، يجب أن تمتاز جهودنا بالفعالية والتنسيق الجيد في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ويشرفني الآن أن أقدم لكم شخصاً هو في الواقع غني عن التعريف. الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، الذي ظل يقود مسيرة المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها منذ توليه منصبه. وقد دعا إلى عملية إرساء الديمقراطية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكوت ديفوار وغيرها. كذلك فقد تولى زمام الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لجعل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ واقعاً في جميع عمليات السلام. إنه بطل حقيقي للديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

تفضل سيدي، لك الكلمة.

الملحق ٣
كلمة ترحيب يلقيها السيد بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة

يسرني أن أكون هنا اليوم لإطلاق هذا النقاش الثري وكم هي مصادفة حسنة التوقيت أننا اليوم نحتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة من خلال مؤتمر صحفي سأتوجه إليه على الفور عقب أن أنتهي من كلمتي إليكم. إنه يوم نتذكر فيه الدور الحاسم الذي يلعبه الإعلام الحر في بناء الديمقراطية. ولقد علمتنا الأحداث الأخيرة الكثير حول أهمية حرية الإعلام في مشاركة المرأة في الديمقراطية، ويتضمن اجتماع اليوم بالفعل جلسة كاملة مكرسة لذلك في ضوء أهميتها الواضحة كأداة للمساءلة والحشد. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة لضمان مراعاة برامج المساعدة الديمقراطية التي تضعها للفروق بين الجنسين والتأكيد على العلاقة القوية بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين. ولقد قطعت منظومة الأمم المتحدة على نفسها التزاماً، أكدت عليه الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بحماية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولقد أظهرت لنا أحداث الأشهر القليلة الماضية في شمال أفريقيا أن هذه المبادئ تتوق إليها النساء والرجال على حد سواء في جميع أنحاء العالم وأن النساء يؤدين دوراً حاسماً في التحولات الديمقراطية وبناء الديمقراطية. فحقوق المرأة هي من حقوق الإنسان والديمقراطية تظل غير مكتملة إذا كانت تصب في صالح نصف السكان فقط. وكما قالت السيدة الرئيس إلين جونسون سيرليف:

نصف الشعب، بل وأكثر من النصف، من النساء. ولكن ولفترة طويلة جداً، لم يُكتفت لإرادة المرأة ولا لصوتها ولا لمصالحها وأولوياتها واحتياجاتها، ولم تسهم في تحديد من يحكم، أو توجيه أسلوب الحكم، ولا أهدافه. ولأن المرأة غالباً ما تكون من بين الفئات الأضعف من المواطنين، التي تمتلك أقل قدر من الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبناء السلطة السياسية، تنشأ الحاجة في كثير من الأحيان إلى طلب أصواتهن وإعلائها.

وكي تكون حكومة ما ديمقراطية على نحو مستدام، يدرك مقدمو برامج المساعدة الديمقراطية أنه بالإضافة إلى الشروط المسبقة للانتخابات الحرة، هناك شروط أساسية أخرى تشمل التمثيل وسيادة القانون والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية للمرأة تحسن نوعية الديمقراطية، يجب علينا أن ندرك أيضاً أن العكس صحيح. الديمقراطية هي حاضن للمساواة بين الجنسين. وهي تتيح للمرأة مساحة عامة لمناقشة حقوق المرأة وتمكينها. كما أنها تخلق حافزاً لحشد الدوائر الاجتماعية الواسعة النطاق لدعم المساواة بين الجنسين. وكلما كانت الدوائر الانتخابية أوسع نطاقا، كانت مكاسب المساواة بين الجنسين أكثر استدامة. وكانت الديمقراطية "أعمق"، وكان أسهل على المرأة أن تحقق حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نبذل المزيد من الجهد في منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تدعم برامجنا المرأة لإيجاد مساحة للمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية، والتعبير عن احتياجاتها، وإعادة التأكيد على حقوقها. وبهذا تصبح الديمقراطية حقيقة واقعة ومستدامة.

كما أشرت في المذكرة التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الديمقراطية عام ٢٠٠٩، تظل فوائد المشاركة الديمقراطية بعيدة المنال بالنسبة للعديد من النساء حول العالم – حتى في البلدان التي تفخر بكونها ديمقراطيات عتيدة. وعلى الرغم من العديد من الخطوات الإيجابية مثل إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية عام ٢٠٠٥، والتوسع في برامج الديمقراطية من قبل العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية والصناديق والبرامج، يمكن لجميع هذه الجهود أن تستفيد من منظور أقوى للمساواة بين الجنسين. وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي كيان للأمم المتحدة يدعو

إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صار لمنظومة الأمم المتحدة طرف قوي يمكن التنسيق والتعاون معه في مجال برامج الديمقراطية المراعية للفروق بين الجنسين، وضمان أننا نبذل قصارى جهدنا لتعزيز مشاركة المرأة الديمقراطية ومساءلة الديمقراطيات بشأن المرأة. علمتنا التجربة أن المُثُل الديمقراطية كالشمولية والمشاركة والتمثيل والمساءلة والشفافية لا يمكن أن تتحقق دون القوانين والسياسات والتدابير والممارسات التي تعالج أوجه عدم المساواة في علاقات القوة، لا سيما بين النساء والرجال. والصكوك القانونية الدولية مثل اتفاقية سيداو ومنهاج عمل بيجين اعترفت بذلك أيضاً ودعت إلى تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص الانتخابية لزيادة مشاركة المرأة ودعم قيادتها وإعلاء صوتها. ومع ذلك فإننا نعلم أن أقل من ٣٠ بلداً حققت الهدف الإنمائي الثالث للألفية وهو وصول ٣٠٪ من النساء إلى البرلمانات الوطنية. وفي العديد من البلدان الديمقراطية لا تزال المرأة تعاني من التمييز وعدم المساواة وارتفاع مستويات العنف. يتيح لنا اجتماع المائدة المستديرة هذا الفرصة لمناقشة العقبات التي لا تزال تعوق المشاركة الفعلية للمرأة في الديمقراطيات وكيفية التغلب عليها. كذلك سيحدد نقاط الدخول والفرص الخاصة التي تتيحها الديمقراطيات لتحقيق المساواة بين الجنسين. إنني مسرور لرؤية هذا التعاون بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. أتمنى لكم نقاشاً مثمراً وأتطلع إلى سماع توصياتكم حول كيفية تحسين منظومة الأمم المتحدة لبرامجها في مجال المساعدة الديمقراطية.

شكراً لكم.

الملحق ٤
بيان تلقيه السيدة هيلين كلارك
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

يسرني الانضمام إلى ميشيل باشليه، الرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفيدار هيلجيسين، الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وأوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية، في المشاركة في رعاية اجتماع المائدة المستديرة اليوم حول الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومجموعة كبيرة من قوانين حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية تعزز تساوي حقوق الناس في كل مكان في الحرية والشمول والتمثيل. ويتمثل التحدي في تحقيق هذه الحقوق للجميع على أرض الواقع.

بالنسبة لي، من البديهي ألا يمكن تحقيق الحكم الديمقراطي كاملاً دون المشاركة الكاملة والشمولية للمرأة. فمن لا صوت لهم من السهل أن يتجاهلهم أولئك الذين لهم صوت. ودون المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار والنقاشات حول أولويات السياسات والخيارات، سيكون مصير القضايا ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للمرأة إما الإهمال أو معالجتها بطريقة دون المستوى الأمثل بحيث لا تراعي وجهات نظر المرأة.

في جميع أنحاء العالم، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على بناء اقتصاديات ومجتمعات وأنظمة حكم تمتاز بالشمول وتعمل على النهوض بالتنمية البشرية. وتتعلق التنمية البشرية بتمكين البشر من توسيع نطاق حرياتهم والخيارات المتاحة لهم كي يحيوا الحياة التي يقدرونها. ويساعد الحكم الديمقراطي في تحقيق ذلك، كما يسهم أيضاً في التماسك الاجتماعي والسلام المطلوبين من أجل التنمية المستدامة.

ويكتسب ملف الحكم الديمقراطي أهمية بالغة في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتصل برامجنا في هذا المجال إلى ١٣٢ بلداً، تشكل أكثر من ثلث مواردنا. ونحن ندعم جهود البلدان الرامية إلى تقوية المؤسسات الديمقراطية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وإقامة البيئات حيث يمكن للأحزاب السياسية والمجتمع المدني النابض بالحياة والإعلام الحر النزيه أن يزدهر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة الأولى في منظومة الأمم المتحدة المعنية بتوفير المساعدة التقنية للانتخابات. فمن عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ فقط، قدمنا المساعدة الانتخابية إلى ٦٤ بلداً وإقليماً. ونعمل حالياً مع أكثر من ١٢٠ بلداً على إصلاح الإدارة العامة و/أو تعزيز الحكم.

ولكي تُعتبر هذه الجهود ناجحةً، يجب أن تساهم كل تلك الأعمال في تمكين المرأة والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فنحن بحاجة إلى أن نشهد المزيد من النساء تُنتخب وتصوت وتشارك في العمليات التشاركية عموماً، وتُمثل تمثيلاً جيداً في الإدارات العامة.

هناك أدلة تشير إلى أنه حيثما يكون للمرأة حضور قوي في المجالس المحلية، فمن المرجح أن تستخدم ثقلها لدعم الاستثمارات في مجالات مثل المياه والصرف الصحي، وهي مجالات حيوية جداً لصحة الإنسان والتنمية. ومن واقع تجربتي الخاصة، فإن إيلاء الأولوية لسياسات مثل إجازة الوالدين مدفوعة الأجر ورعاية الأطفال وأماكن العمل الصديقة للأسرة وغير ذلك الكثير لا تتحقق إلا حين تكون المرأة مشاركة نشطة في النقاش والسياسات ولها دور بارز في عمليات صنع القرار.

لذا فمن المهم جداً تقوية مشاركة المرأة السياسية على جميع المستويات وتمثيلها في الإدارات العامة كي يمكن أن يكون لها صوت قوي في وضع سياسات وأولويات التنمية.

إلا أن تحقيق ذلك قد يستلزم معركة طويلة. فالمنصب السياسي الوطني، على سبيل المثال، لا يزال أحد الأماكن الأكثر صعوبة ويتعذرعلى النساء الوصول إليه في العديد من المجتمعات. ولا تزال المرأة تشكل ١٩ في المائة فقط من أعضاء برلمانات العالم – وهو ما يبعد كثيراً عن هدف الثلاثين في المائة المحددة في بكين في عام ١٩٩٥.

كذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في الإدارات العامة بوجه عام، لا سيما على المستويات المتوسطة والعليا.

هناك عدد من الطرق المُجربة لزيادة صوت المرأة ومشاركتها في صنع القرار. وهي تشمل تطبيق نظام الحصص أو المقاعد المخصصة؛ وضمان إلمام النساء بمعلومات عن العمليات الانتخابية وطرق الحملات والتمويل، وضرورة إيلاء الاهتمام إلى التوازن بين الجنسين في الهياكل الإدارية العامة.

وضعت نحو ٥٠ بلداً الآن تشريعات لنظام الحصص في قوانين الأحزاب الانتخابية والسياسية، واعتمدت المئات من الأحزاب السياسية نظام الحصص كإجراء طوعي. فنظام الحصص هو وحده التدبير الأكثر فعالية والأسرع لزيادة عدد النساء في المناصب التي تُشغل بالانتخاب. وأظن أننا سنعرف المزيد عن ذلك من درود داليراب في الجلسة الأولى اليوم.

ولإحراز التقدم بشأن المساواة بين الجنسين في النظم السياسية، من الأهمية بمكان أن تشارك الأحزاب السياسية لأنها توفر هياكل للمشاركة السياسية، وصياغة السياسات، وتحديد المرشحين للمناصب السياسية. كما يمكن أيضاً أن تكون ركائز رئيسية لمشاركة المرأة، ولكنها كانت في كثير من الأحيان بمثابة نقاط اختناق رئيسية.

بالتعاون مع شركاء مثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحديد أفضل الممارسات العالمية داخل الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة أقوى للمرأة. وأظن أيضاً أنكم ستعرفون المزيد عن ذلك من زملائنا في المعهد الديمقراطي الوطني لاحقاً اليوم.

تحتاج الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب التي تُشغل بالانتخاب إلى التطبيق في الإدارات

العامة أيضاً. وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً مبادرة لتشجيع المزيد من المساواة بين الجنسين في الإدارات العامة.

ويجري إيلاء الكثير من الاهتمام في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة إلى إشراك المرأة في عمليات المصالحة وبناء السلام في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وحتى يكون السلام والانتعاش مستدامين، يجب أن تكون المرأة جزءاً من تصميم النظم الجديدة للحكم والسياسات والخدمات. فالحكم الديمقراطي، حين يشمل المرأة بالكامل، يمكن أن يساعد في ضمان التصدي للتمييز السابق عند بناء مؤسسات جديدة، وإعادة كتابة القوانين، وتقرير أولويات التنمية.

يستفيد تعزيز المساواة بين الجنسين والحكم الديمقراطي من الشراكات القوية. يتمثل أحد الأمثلة على ذلك في شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة – iKNOW Politics، وهي جهد تعاوني بذله من جانب كل المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يقدم هذا المنتدى العالمي على الانترنت المعرفة لدعم الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة. وهو حالياً يسهل تبادل القصص وشهادات النساء في منطقة البلدان العربية ومع المناطق والبلدان الأخرى.

الخلاصة

يدعونا اجتماع المائدة المستديرة اليوم لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين والديمقراطية معاً. يجب أن تكون المساواة بين الجنسين سمة من سمات الحكم الديمقراطي كي يكون الأخير جديراً باسمه.

ومن خلال تعزيز الاثنين معاً فنحن لا نشجع بذلك حقوق الإنسان المتساوية لكل من المرأة والرجل فحسب، ولكن نعجّل بالتنمية أيضاً.

الملحق ٥
بيان تلقيه السيدة ميشيل باشليه

المدير التنفيذي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

السيدات والسادة،

ربما يكون هذا العام إيذاناً ببدء "الموجة الرابعة" للديمقراطية. وكما رأينا في أحداث "الربيع العربي" الهائلة، نشطت النساء في المشاركة في الموجة الجديدة من المطالبة بالحريات السياسية والكرامة. ففي شوارع تونس والقاهرة ومؤخراً في صنعاء، من الصعب ألا تلاحظ أن النساء من جميع مناحي الحياة انضممن إلى صفوف المحتجين في الشوارع للمطالبة بالديمقراطية والمواطنة. ونتيجة لذلك، فقد بدأنا نشهد بالفعل تحقق المكاسب لبعض النساء.

في أبريل/نيسان من هذا العام، حقق الإصلاحيون السياسيون في تونس ما كان يصعب تصوره قبل أشهر معدودة، وهو مشروع قانون انتخابي يدعو الى المساواة الكاملة في التمثيل السياسي بالديمقراطية التونسية الجديدة. ويقترح القانون أن تتعاقب أسماء النساء والرجال على قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية القادمة.

تذكرنا هذه الأحداث بالتغير الجذري الذي طرأ على

الديمقراطية منذ إنشائها. جاء وقت كانت الديمقراطية تُعتبر فيه حكراً على طبقة ملاك الأراضي من الذكور، أما الآن فقد بات من المستحيل اعتبارها أي شيء سوى المواطنة السياسية الكاملة والمتساوية للجميع. وبالطبع لا يمكن أن يحرك ذلك سوى القيادة والالتزام على أعلى المستويات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في العمليات الديمقراطية.

سوف أركز اليوم على ما تعلمناه من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار الديمقراطي، أي ثلاثة عناصر أساسية يجب أن توجه المساعدات الديمقراطية.

أولاً، يتعين علينا معالجة العقبات التي تواجهها المرأة عند المشاركة في العملية الانتخابية وقدرتها على ممارسة خيارات حقيقية في الانتخابات. ثانياً، يجب علينا النظر فيما إذا كانت هناك مساحة للمرأة للتعبير عن تفضيلاتها في السياسة أو إعلاء صوتها. ثالثاً، يجب أن تكون المؤسسات العامة الديمقراطية مسؤولة بشأن النساء.

أولاً، اسمحوا لي أن أبدأ بمسألة الخيارات. بمرور الوقت، وضعت الديمقراطية، كنظام سياسي، آليات لإدماج الفئات المهمشة مثل نظام الحصص أو الترتيبات الإقليمية لتضخيم مخاوف الجماعات المحرومة من حقوقها السياسية. والمرأة غالباً ما تكون ضمن غالبية السكان، ولكنها تواجه مجموعة واسعة من القيود التي تحول دون مشاركتها مشاركة فعالة حتى في أبسط ممارسات الديمقراطية، مثل التصويت أو الترشح لمنصب سياسي. وما يدعو للسخرية أنه حتى في العام ٢٠١١ لم تكن لدينا بيانات دقيقة عن أعداد النساء المسجلات للتصويت، أو اللائي مارسن التصويت بالفعل في العديد من البلدان، مقارنةً بالرجال. ولدينا بيانات أقل عن مدى القيود المفروضة على اختيار المرأة الحر من جراء الإكراه داخل الأسرة أو المشاكل العملية كصعوبة التنقل أو العنف أمام صناديق الاقتراع.

أما عواقب القيود التي تعوق المشاركة فهي معروفة.

تشكل النساء أقل من ٢٠٪ من المشرعين وأقل من ٥٪ من الوزراء. ووجدت المرأة نفسها دائماً مقيدة بالأدوار التقليدية لنوعها الاجتماعي عند ممارسة حقوقها السياسية حتى في أعتى الديمقراطيات.

يتعلق القيد الثاني بالصوت المسموع. تعتمد مشاركة الجمهور الفعالة على القدرة على التعبير عن المصالح وتشكيل دائرة انتخابية لإعلاء تلك المصالح. وعلينا أن نسأل أنفسنا – هل نكرس ما يكفي من الموارد لمنظمات المجتمع المدني النسائية كي تحقق المرأة مصالحها؟ هل تعكس الأحزاب السياسية اهتمامات المرأة وتستجيب لها؟ علينا أن نتذكر أن الديمقراطيات قد تنشأ عنها أغلبية يمكن في الواقع – وباسم العملية الديمقراطية – أن تفرض قيوداً على حقوق المرأة. يمكن أن يحدث ذلك في ظل قلة التنوع والأصوات بين صفوف النساء في السياسة.

إذا لم تأخذ هياكل الأحزاب السياسية والحكومة احتياجات وأولويات المرأة بعين الاعتبار، وإذا دأبت وسائل الإعلام والممارسات التقليدية والثقافية التقليل باستمرار من قيمة المرأة في الحياة السياسية، فلا يمكن للديمقراطيات أن تحقق أي مكاسب للمرأة. بل وأكثر من ذلك، ستنخفض نوعية الديمقراطية نفسها. تقول سوزان ب. أنتوني، المناضلة الشهيرة في المطالبة بحق المرأة في التصويت:

> لن تكون هناك أبداً مساواة كاملة حتى تساعد المرأة ذاتها في سن القوانين وانتخاب المشرعين.

وأخيراً، علينا أن نسأل ما إذا كان للمرأة محاسبة المؤسسات الديمقراطية. تعني الديمقراطية الحقيقية ما هو أكثر بكثير من مجرد المشاركة – فهي تتعلق بالضوابط والموازين ومؤسسات المساءلة التي تسمح للمرأة بالتماس الإنصاف عند انتهاك حقوقها وتجاهل احتياجاتها.

يتعين على عمليات الرقابة القضائية والبرلمانية ومؤسسات التدقيق العام جميعاً أن تضمن أن إجراءاتها ومعاييرها قد صُممت لرصد انتهاكات حقوق المرأة

وتمكين المرأة من المطالبة بالتحقيقات والمراجعات. إذا لم تكن هذه المؤسسات موجودة وعاملة، فذلك يوحي للمرأة بأن حقوق المواطنة الخاصة بها أضعف من حقوق الرجال، وأن حقوقها في الأمن أو الأجر العادل أو الملكية تخضع لحقوق الرجل. فإذا كانت المرأة لا يمكنها محاسبة الحكومة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، يعني ذلك أن حقوق المواطنة للمرأة تقوم على أسس هشة.

ولعل العديد منكم هنا يتذكر شعار السبعينيات: "الحياة الشخصية هي واقع سياسي". كان ذلك الشعار يعكس حقيقة هامة وهي أن عدم المساواة في المجال الخاص يقوض مبدأ المساواة في المجال العام. ويمكن للقوانين العامة والمؤسسات أن تعزز تلك التفاوتات في الحياة الخاصة. وقد يحول ذلك دون محاسبة المرأة لهذه المؤسسات محاسبة فعلية. وهناك شعار آخر للمرأة من بلادي أثناء مرحلة انتقالنا إلى الديمقراطية: "الديمقراطية في البيت وفي الدولة". والمنطق هو نفسه: ينبغي محاسبة الدولة الديمقراطية عن انتهاكات حقوق المرأة. إن المشاركة الكاملة والحقيقية غير ممكنة ما لم تكن هناك مساواة في الحياة اليومية. ولا يمتد ذلك فقط إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ولكن إلى الحاجة إلى معالجة الفوارق الاقتصادية الهائلة أيضاً – التي تشكل تهديدات بالغة الخطورة للديمقراطية.

تتناول برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسائل القضايا والصوت والمساءلة. وفي جميع أنحاء العالم، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود الحركات النسائية لمنح المرأة حق التصويت والترشح للمناصب السياسية ودعم التدريب للمرشحات والعمل مع وسائل الإعلام لرفع تقارير ذات نوعية أفضل حول حملات المرأة.

في تونس ومصر، تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لنساء المجتمع المدني لتحديد أولوياتهن المتعلقة بالإصلاحات الدستورية. وفي مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كثير من السياقات الأخرى، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاورات القطرية بين منظمات المجتمع المدني النسائية والقادة السياسيين لوضع مواثيق المرأة. تسرد هذه المواثيق أولويات المرأة من أجل ديمقراطية تراعي الفوارق بين الجنسين، مثل الحصص الانتخابية للجنسين، والمشاورات بين الدوائر والسياسيين المعنيين بالمساواة بين الجنسين، وبناء شبكات من الكتل البرلمانية للنساء المنتخبات، من بين جملة أمور أخرى.

كما تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات تعزيز المساءلة عن الاعتبارات الجنسانية في الإدارة العامة من خلال الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ومن خلال برامج في رواندا وطاجيكستان تنشئ حلقة للآراء المتبادلة بين مقدمي الخدمات العامة والمواطنات. وقد تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدعم البلدان من أجل التصدي لانتهاكات حقوق المرأة من خلال تقديم الدعم للجان التحقيق ولجان الحقيقة والمصالحة. وتؤيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً البلدان في جميع أنحاء العالم لتطبيق الالتزامات التشريعية الوطنية الواردة في السياسة الدولية والصكوك القانونية مثل منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول الاتحاد الأفريقي لحقوق المرأة، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالنوع الاجتماعي.

وبإيجاز، هناك ثلاثة شروط أساسية حاسمة لجعل الديمقراطية حقيقة واقعة للمرأة.

أولاً، علينا إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة وهي: إمكانية التنقل، والجوانب المالية، والوصول إلى المعلومات، والافتقار إلى السلامة العامة، والإكراه والترهيب والعنف.

ثانياً، يجب علينا أن نعترف بأن المشاركة شيء و الصوت شيء آخر.هل المرأة قادرة على التعبير عن حقوقها واحتياجاتها وتفضيلاتها وشرحها بوضوح؟ إلى أي مدى تُعد الأحزاب السياسية في داخلها ديمقراطية؟ هل

أُتيحت للمرأة في المجتمع المدني الفرصة لمناقشة المواقف المشتركة بشأن الدستور والقانون الانتخابي والسلامة خلال الحملات وغيرها من القضايا؟

ثالثاً وأخيرا، يجب أن تخضع المؤسسات الديمقراطية للمساءلة أمام النساء، ويجب محاسبتها عن الوفاء بالالتزامات إزاء حقوق المرأة.

إذا أهملت الديمقراطية مشاركة المرأة، وإذا تجاهلت أصوات النساء، وإذا تملصت من المساءلة عن حقوق المرأة، فهي بذلك ليست سوى ديمقراطية لنصف مواطنيها فقط.

وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى التوصيات الصادرة عن المناقشات اليوم كي نعزز المساعدة الديمقراطية التي نقدمها. وأتبين على لائحة المتحدثين والحضور اليوم، العديد من نشطاء الديمقراطية البارزين. إنه من حسن حظنا أنكم تشاركون اليوم. والشجاعة الكبيرة التي تبديها النساء والرجال في جميع أنحاء العالم مع بزوغ فجر الموجة الرابعة المحتملة للديمقراطية تستلزم من كل واحد منا التأكد من أن جهودنا لجعل الديمقراطية حقيقية واقعة للجميع تتناول المساواة بين الجنسين.

الملحق ٦
بيان السيد فيدار هيلجيسن
الأمين العام، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة الوعي الدولي بالحاجة إلى تمكين المرأة من خلال التدابير التي تعمل على زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على جميع المستويات. كذلك تتعاظم أهمية الحاجة إلى تدعيم الإطار العالمي بشأن المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن اعتماد المواثيق والاتفاقيات الحكومية البارزة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي اعتُمدت عام ١٩٧٩، ووقعت أو صادقت عليها ١٨٢ دولة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠) وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)، يسلط الضوء على الأهمية الكبرى للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. ويأتي إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً بمثابة علامة على القوة الدافعة الإستراتيجية والسياسية لدور منظومة الأمم المتحدة المتزايد في تحقيق مثل هذه الالتزامات.

ولمتابعة هذه الالتزامات، تقوم كثير من دول العالم حالياً بتنفيذ الإجراءات والتدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال الصورة قاتمة ومن الواضح أنه بعيداً عن تغيير القوانين والسياسات، فإن تغيير الممارسات في المنزل والمجتمع والحياة العامة أمر أساسي.

ونظراً إلى حقيقة أن الوصول إلى تمكين المرأة يتعارض مع واحد من المواقف والسلوكيات الإنسانية الأكثر رسوخاً، لا يزال التقدم بطيئاً جداً وغير متكافئ في شتى أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، في أنحاء عديدة من العالم، يمثل العنف ضد المرأة بجميع أشكاله "حقيقة واقعة" ومؤسفة تعاني منها النساء في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما يتم التغاضي عنه.

يعني المثل الأعلى الحالي المتمثل في الديمقراطية التشاركية الالتزام والمساهمة من جانب جميع فئات السكان بصرف النظر عن النوع الاجتماعي أو الطبقة أو الجنس أو السن أو الأصل أو الخلفية العرقية أو الدينية.

وتطالب المرأة بالإدماج الكامل في السياسة والحكم ويمثل إدراج النساء، اللائي يشكلن نصف السكان العالم، تقدماً أساسياً على ساحة الديمقراطية.

بينما تتساوى النساء في جميع البلدان مع الرجال في حقوق التصويت والترشح للمناصب الانتخابية، قد تُحرم النساء من الحقوق المتساوية المنصوص عليها في القانون على أرض الواقع. وفي بعض البلدان نجد أن قدرة المرأة على الترشح للانتخابات قد يقيدها عداء المجتمعات المحلية وقادتها لمشاركة المرأة وقيادتها، وتكبلها القيود الثقافية.

وفي مجال صنع القرار، لا تزال المرأة تشغل أقل من ٢٠٪ من المقاعد البرلمانية المنتخبة على الصعيد العالمي. واليوم هناك ١٥ سيدة فقط تشغل منصب رئيس دولة أو حكومة في جميع أنحاء العالم. وبالمعدل الحالي للزيادة، فإن "منطقة التكافؤ" – حيث لا يشغل أي من الجنسين أكثر من ٦٠٪ من مقاعد البرلمان – لن تصل إليها البلدان النامية قبل حلول عام ٢٠٤٧ [١٣]. وكثيرا ما تواجه المرأة في مجالي السياسة وصنع القرار حواجز غير رسمية، وخاصةً عندما تمثل أقلية صغيرة، رغم أنها تمثل نصف مجموع السكان عموماً.

على مدى السنوات العشر الماضية، حظي وجود المرأة العددي في مواقع السلطة وصنع القرار باهتمام متزايد. وأثمر تزايد أعداد النساء المرشحات للانتخابات لشغل مناصب صنع القرار العام، عن زيادة الاهتمام بالطرق والاستراتيجيات لترجمة وجود المرأة إلى "إجراءات حاسمة" ونفوذ. وبمجرد وصول المرأة إلى السلطة، من المتوقع أن تصبح طرفاً فاعلاً سياسياً فعالاً لتغيير الساحات السياسية وللمساءلة جنباً إلى جنب مع الرجل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

وللتعرف على المعوقات وفرص تحديد الإجراءات لتوجيه استراتيجيات المساواة بين الجنسين في هذا المجال، من المهم فهم حالة التمثيل والمشاركة بشأن النساء داخل الأحزاب السياسية. تشكل الحواجز المحددة على المستوى الحزبي عقبات تعيق فرص المرأة في المشاركة الفعالة في البرامج السياسية للأحزاب والتأثير عليها، وعلى نطاق أوسع تعرقل تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز خطط المساواة بين الجنسين.

ينبغي أن تصبح المساواة بين الجنسين بُعداً أساسياً في خطة بناء الديمقراطية التي تستهدف تعزيز الأحزاب السياسية التي نريدها أن أن تكون لاعباً رئيسياً للتنمية الديمقراطية. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية يأتي تقييم العوامل التي تحدد مستوى التنازلات السياسية والاستجابات للضغط المحدد لتطبيق المساواة بين الجنسين في مجال المؤسسات السياسية التقليدية، فضلاً عن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية. ولابد من التصدي للحواجز الداخلية التي تعترض سبيل المرأة داخل الأحزاب السياسية بالقدر نفسه من الطاقة والاهتمام المكرس لزيادة عدد النساء في المجالس التشريعية، وهو ما يُعد مؤشراً رئيسياً على الهدف رقم ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، حسبما ذكرنا الأمين العام بان كي مون.

ثمة ارتباط وثيق بين الجهدين ونجاحهما يعتمد على حدوث تغييرات هامة في الثقافة السياسية التي تتخلل السياسة التقليدية في العمليات والمؤسسات الديمقراطية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة المساهمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في مثل هذه التغييرات في جهودها لبناء الديمقراطية أثناء التصدي لتحديات ديمقراطية محددة، وخصوصاً خلال التحولات السياسية، كما في حالة المطالبة المفاجئة بالتغيير الديمقراطي التي اجتاحت شمال أفريقيا على مدى الأشهر الماضية.

ينبغي أن يهدف هذا المسعى إلى:

- توسيع نطاق الوصول و"الحصول على الأرقام الصحيحة" (آليات/استراتيجيات تسريع إدخال المساواة بين الجنسين على مستوى القيادة السياسية والاحتفاظ بها)؛

١٣. "Who Answers to Women: UNIFEM Progress of the World's Women 2008/2009"

- تعظيم تواجد المرأة، وزيادة النفوذ وتغيير وجه الساحة السياسية/ "ما وراء الأرقام" (آليات/ استراتيجيات التأثير على صنع القرار أو المشاركة الفعالة)؛
- إقامة جهود الدعوة وإشراك الرجال بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

لا يمكن التقليل من دور وسائل الإعلام في تعزيز، أو إعاقة، هذه الأجندة. في عام ١٩٩٥ تضمن منهاج عمل بيجين الحاجة إلى إجراءات منسقة متعددة القطاعات لزيادة مشاركة المرأة ووصولها إلى التعبير وصنع القرار في وعبر وسائل الإعلام، والحاجة إلى تعزيز صورة متوازنة وغير نمطية للمرأة في وسائل الإعلام. ثمة إجراء ملموس اقترح لتحقيق الهدف أعلاه وهو إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمنظمات الإعلامية المهنية ووضع برامج معلومات لها، من أجل إبراز الاحتياجات المحددة للمرأة في وسائل الإعلام.

حان الوقت لمراجعة موقفنا تجاه هذه المسألة، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم في التصدي للتحديات – التي فرضت قيود النوع الاجتماعي على الرؤى التي أنتجها الإعلام واستنسخها عن السياسة والمؤسسات السياسية – تلك التحديات التي تعترض سبيل تحقيق العمليات الديمقراطية بالفعل. وينبغي أيضا تقييم أثر وسائل الإعلام الجديدة في هذا الصدد، نظراً للدور الذي تلعبه في كثير من التحولات الديمقراطية في أنحاء العالم.

إمكانية تبادل الخبرات عبر مختلف الأقاليم وإمكانات التوصل إلى توصيات مبنية على أدلة غير إلزامية دعماً للجهود القطرية في مثل هذه المناطق سيكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمناقشة اجتماع المائدة المستديرة هذا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ملتزمة بتعميق شراكتها مع الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للنهوض بخطة المساواة بين الجنسين في مجال بناء الديمقراطية.

شكراً لكم.

الملحق ٧
موجز الاجتماع: ممارسات التشغيل القياسية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة وأربع ممارسات رئيسية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة

Standard Operating Practices for Women's Effective Political Participation

Democratic transitions present new and unprecedented opportunities to strengthen women's leadership, empowerment and rights. Around the world, as countries transition to democracy, women have asserted their demands for political freedom, for participation, representation, and accountability.

As universal as these goals are, they remain elusive for many women as well as other social groups, such as youth and minorities. Progress has been too slow in increasing numbers of women in representative office – they still average just one in five parliamentarians and are also poorly represented in local decision-making bodies, whether as mayors or local council members. Political institutions – from political parties to electoral commissions -- often lack capacity to ensure that women's interests are articulated and addressed in public policy. Accountability institutions are not consistent in ensuring that power-holders answer to women for failures to protect women's rights or respond to their needs. When women and their interests are marginalized, the sustainability and benefits of democracies are also threatened.

In view of the considerable contributions that women make to democracy building, UN Women has outlined a set of core standard practices that will contribute to expanding women's capacities to advance their interests, and build public accountability for women's rights. As 'standard operating practices' for democracy assistance and governance reform, they will ensure that women participate in all political processes, that their rights and needs are substantively represented, and that those in power can answer to women.

> *"If a democracy neglects women's participation, if it ignores women's voices, if it shirks accountability for women's rights, it is a democracy for only half its citizens."*
>
> ~Michelle Bachelet, May 2011

4 Key Practices for Women's Effective Political Participation

1. **Make elections free and fair for women.** Promote **temporary special measures** such as quotas, waivers of nomination fees, access to public media, access to public resources, sanctions on non-complying political parties, to increase women's participation as both elected and appointed decision-makers in public institutions. Take measures to address the factors **(violence against women, lack of childcare, gender-biased media reporting, non-transparent political party practices, lack of campaign financing, lack of identity cards)** preventing women from participating in politics.

2. **Support women's civil society organizations to advance women's interests.** Provide assistance to develop collective policy agendas for instance through **Women's Charters** or by holding **National Conventions of Women** at least a year prior to national elections. women share priorities that cut across any differences they may have – these shared priorities may be about their right to hold office or their access to improved health care and child care. It is important for women to coordinate, create coalitions, work together and ensure common messages during times of change.

3. **Build accountability for women's rights in public institutions.** Ensure **constitutional revision** processes consider the impact of the design of political, judicial and other public institutions on women's participation and exercise of their social, political and economic rights. Constitutional revisions should ensure harmonization with international standards on women's rights. Promote **accountability** mechanisms and **governance reforms** that address women's needs such as **gender responsive service delivery, access to justice, budgeting and access to information.** Ensure **accountability processes** are in place through which public authorities answer for their **performance on national commitments on gender equality and women's rights.**

4. **Support women political leaders to expand their influence.** This entails support for mechanisms such as **women's parliamentary caucuses** or **women's networks** within civil service institutions. It also entails creating governmental mechanisms, such as **National Women's Machineries**, that have the mandate, capacities and position in government to be an effective policy advocate for women's interests on a regular basis.

المراجع قراءات إضافية

المراجع

أ. كورنوال، أ. م. وجوتيز، 'Democratizing Democracy: Feminist Perspectives', *Democratization* ١٢، ٥ /(٢٠٠٥)، ص. ٧٨٣–٨٠٠

م. كيشوار (٢٠٠٣) *Off the Beaten Track: Rethinking Gender Justice for Indian Women* (نيودلهي: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٣)

م. ل. كروك، ج. لوفنداسكي، وج. سكوايرز 'Gender Quotas and Models of Political Citizenship', *British Journal of Political Science*، ٣٩ (٢٠٠٩) ص. ٧٨١–٨٠٣

س. ساردنبرغ، "رصد تطبيق قانون العنف المنزلي البرازيلي،" ورقة سياسات المسار ، برايتون. مسارات تمكين المرأة (٢٠١١).

م. تادرس، "Women Engaging Politically: Beyond Magic Bullets and Motorways' ورقة مسارات السياسة، برايتون: مسارات تمكين المرأة (٢٠١١).

قراءات أخرى

س. عباس، 'The Sudanese Women's Movement and the Mobilisation for the 2008 Legislative Quota and its Aftermath', *IDS Bulletin* 41/5 (2010)، ص. ١٠٠–١٠٨

هـ. عبد الله 'Forging Ahead without an Affirmative Action Policy: Female Politicians in Sierra Leone's Post-War Electoral Process', *IDS Bulletin* 41/5 (2010)، ص. ٦٢–٧١

أ. ج. أياطا و ف. توتونكو، 'Critical Acts without a Critical Mass: The Substantive Representation of Women in the Turkish Parliament', *Parliamentary Affairs*, 61(/3 (2008)، ص. ٤٦١–٤٧٥

ج. بالينغتون و أ. كرم *Women in Parliament: Beyond Numbers* (نسخة منقحة) (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥)

س. تشايلدز و م. ل. كروك 'Critical Mass Theory and Women's Political Representation', *Political Studies*, 56 (2008)، ص. ٧٢٥–٧٣٦

د. داليروب (محرراً) *Women, Quotas and Politics* (لندن: روتليدج، ٢٠٠٦)

أ. م. غوتيز و ه شيرين *No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy-Making*، (لندن: زد بوكس، ٢٠٠٣)

م. ل. كروك 'Gender Quotas as a Global Phenomenon: Actors and Strategies in Quota Adoption', *European Political Science*, 3 (2004) ص. ٥٩–٦٥

جين مانسبريدج، 'Quota Problems: Combating the Dangers of Essentialism', *Politics & Gender* 1/4 (2005) ص. ٦٢٢–٦٣٨

ف. روزا و ب. لانوس، ج. غارزون دي لا روزا *Gender and Political Parties: Far from Parity* (واشنطون: بنك البلدان الأمريكية للتنمية، ٢٠١١)

م. تادرس، 'Quotas: A Highway to Power in Egypt … But for Which Women?', *IDS Bulletin* 41/5 (2010)، ص. ٨٩–٩٩. انظر المقدمة وأوراق أخرى من هذا العدد الخاص *Quotas: Add Women and Stir?*

قائمة المختصرات

CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CEO	الرئيس التنفيذي
CRADIF	المركز الإقليمي لدعم وتطوير المبادرات النسائية
CSW	لجنة وضع المرأة
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بالأمم المتحدة)
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
International IDEA	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
iKNOW Politics	شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة
KOFAVIV	لجنة الضحايا النساء من أجل الضحايا
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NDI	المعهد الديمقراطي الوطني
SJS	لو يدري الشباب
UN	الأمم المتحدة
UNDEF	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN DPA	إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة

الديمقراطية والمساواة
بين الجنسين: دور الأمم
المتحدة

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
Strömsborg
SE -103 34 Stockholm Sweden
هاتف: ٠٠ ٣٧ ٦٩٨ ٨ ٤٦+
فاكس: ٢٢ ٢٤ ٢٠ ٨ ٤٦+
بريد إلكتروني: info@idea.int

ISBN: 978-91-87729-29-4

مكتب المراقب الدائم للمؤسسة الدولية للديمقراطية
والانتخابات لدى الامم المتحدة
336 East 45th Street, 14th Floor
New York, NY 10017 - USA
هاتف: ١٠٨٤ ٢٨٦ ٢١٢ ١+
فاكس: ٠٢٠٦ ٢٨٦ ٢١٢ ١+
بريد إلكتروني: unobserver@idea.int